منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث – تموز / يوليو – أيلول / سبتمبر

2020

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث - تموز / يوليو - أيلول / سبتمبر
2020

إعداد
ماجد إبراهيم عامر
باحث اقتصادي

مراجعة
عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية

إعتماد
علـي سبـت بن سبـت
الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **"أوابك"** الرامية لرصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الثالث من عام 2020.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير الواقع والآفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في المؤشرات الرئيسية لأسواق النفط العالمية، والمتمثلة في أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. ويتطرق **الجزء الثالث** لمتابعة أخر التطورات في مجال الطاقات المتجددة. ويستعرض **الجزء الرابع** الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجغرافية السياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات الحاصلة في اتفاق باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة به، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على دولنا الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

علي سبت بن سبت

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**8**
1. التطورات في اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	11
2. التطورات في اقتصادات دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	11
ثانياً : التطورات في أسواق النفط العالمية	**12**
1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	12
أ. أسعار النفوط الخام المختلفة	12
ب. أسعار بعض المنتجات النفطية	17
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2020	21
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	21
- الإمدادات النفطية العالمية	21
- الطلب العالمي على النفط	30
- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	36
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	42
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	44
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية	44
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	45
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	47
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	47

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
ثالثاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	51
رابعاً : الهيدروجين	53
خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	57
سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ	59
سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	60
ثامناً : الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب	65

قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل 1:	التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي.	11
الشكل 2:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك.	14
الشكل 3:	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس.	16
الشكل 4:	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء.	17
الشكل 5:	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية.	20
الشكل 6:	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	22
الشكل 7:	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية.	24
الشكل 8:	التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية.	26
الشكل 9:	المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة.	28
الشكل 10:	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة.	29
الشكل 11:	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط.	31
الشكل 12:	تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط السنوات الخمس السابقة	39
الشكل 13:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع.	42
الشكل 14:	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية.	51
الشكل 15:	الطلب العالمي على الهيدروجين	54
الشكل 16:	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	62
الشكل 17:	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	63

	قائمة الجداول	رقم الصفحة
الجدول 1:	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية.	10
الجدول 2:	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية.	13
الجدول 3:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية.	19
الجدول 4:	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	22
الجدول 5:	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة.	28
الجدول 6:	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية.	30
الجدول 7:	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	33
الجدول 8:	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	36
الجدول 9:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع.	41
الجدول 10:	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة والصين والهند	45
الجدول 11:	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والصين والهند	45
الجدول 12:	تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية.	49
الجدول 13:	تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية.	50
الجدول 14:	التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	61
الجدول 15:	التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	63

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

بدأ تعافي أداء الاقتصاد العالمي، خلال الربع الثالث من عام 2020، عقب تسجيله لإنكماش فصلي خلال الربع السابق وصف بأنه هو الأسرع والأعمق، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). يأتي ذلك تزامناً مع استئناف النشاط الاقتصادي وتخفيف/ إلغاء القيود والتدابير الاحترازية التي تم فرضها للحد من إنتشار هذه الجائحة في معظم دول العالم. غير أن هناك حالة متزايدة من عدم اليقين بشأن وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي خلال الفترة المتبقية من عام 2020 في ظل بدء موجة ثانية من الإصابات بفيروس كورونا المستجد عالمياً.

وفي هذا السياق، عاد النشاط الاقتصادي للتوسع في معظم الاقتصادات العالمية خلال الربع الثالث من عام 2020، بدعم من تدابير التحفيز الحكومية ومن بينها إجراءات دعم وتحفيز السياسات النقدية التيسيرية[1] التي تبنتها البنوك المركزية الكبرى، ولا سيما مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا، مُنذ نهاية الربع الأول من عام 2020، والهادفة إلى التخفيف من حجم التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وعلى وقع تلك المعطيات، تراجعت معدلات البطالة، وسط إنتعاش مبيعات التجزئة والإنفاق الاستهلاكي والأنشطة الصناعية والخدمية، بخاصة في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية التي شهد اقتصادها نمواً بوتيرة قياسية بلغت 33.1% خلال الربع الثالث من عام 2020. وشهد الطلب العالمي تحسناً ملحوظاً، وارتفع حجم التجارة العالمية.

كما كان لتأكيد دول أوبك + المستمر على الالتزام بالإتفاق التاريخي بشأن الخفض القياسي للإنتاج، إنعكاساً إيجابياً في تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية المتضررة من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). ويجدر بالذكر بأن الاستقرار في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار النفط، يُعد أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي.

[1] سياسة التيسير النقدي هي أحدى الآليات التي تلجأ إليها البنوك المركزية من ضمن السياسات النقدية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي. وهي تقضي بضخ الأموال وزيادة السيولة في الأسواق خلال فترات الركود، من أجل تحريك عجلة الاقتصاد.

في الوقت ذاته، تشير غالبية التوقعات إلى ضبابية الآفاق المستقبلية لأداء الاقتصاد العالمي، وسط تجدد إجراءات الإغلاق الجزئي والعزل العام في العديد من الدول على خلفية بدء موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) والضغوط المصاحبة لها بما فيها الاستجابة المطلوبة على مستوى الصحة العامة، واضطراب النشاط المحلي، وتراجع الطلب، وضعف السياحة، وفقدان الوظائف، وخسائر الدخل، والإنعكاسات السلبية على تدفقات رأس المال العالمية. إلى جانب إنتهاء أثر التدابير التحفيزية التي استهدفت دعم الشركات والأفراد، وارتفاع مستويات الديون العالمية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى نحو 331% بنهاية الربع الأول من عام 2020، بزيادة تبلغ 10% مقارنة بالربع الأخير من عام 2019، وهي أعلى زيادة فصلية على الإطلاق، وفقاً لأحدث تقديرات صادرة عن معهد التمويل الدولي.

هذا وقد أكد صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير صادر له عن آفاق الاقتصاد العالمي في شهر أكتوبر 2020، أنه وبينما بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي، فأن وتيرة هذا التعافي ستظل غير مؤكدة في ظل استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في الإنتشار، وأن الاقتصادات العالمية ستواجه مسارات صعبة للعودة إلى مستويات النشاط التي كانت عليه قبل وقوع تلك الجائحة.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد الاقتصاد العالمي ركوداً أقل حدة نوعاً ما، وإن ظل عميقاً في عام 2020 مقارنة بالتنبؤات السابقة. وسيتند هذا التعديل إلى نتائج إجمالي الناتج المحلي الإجمالي التي كانت أفضل من المتوقع في الربع الثاني من عام 2020 (لا سيما في اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) وكذلك تعافي اقتصاد الصين بشكل أسرع من المتوقع خلال الربع الثالث، والمبادرة باستجابات كبيرة وعاجلة وغير مسبوقة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية والإجراءات التنظيمية. ومن المتوقع حدوث تعافي متواضع في عام 2021، مع قدر كبير من عدم اليقين حول مدى قوة هذا التعافي.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى – سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، وذلك بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التقديرات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات إلى إنكماش الاقتصاد العالمي في عام 2020 بمعدل (4.4%)، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق،

البالغة (5.2%) بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5.2% في عام 2021، وهو مستوى منخفض مقارنة بالتوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 5.4%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (1)***.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2020- 2021)

(%)

	التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2020		التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2020		التغير في التوقعات الأولية (%)	
	2020	2021	2020	2021	2021	2021
العالم	(4.4)	5.2	(5.2)	5.4	**0.8**	**(0.2)**
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	(5.8)	3.9	(8.1)	4.8	**2.3**	**(0.9)**
الولايات المتحدة	(4.3)	3.1	(8.0)	4.5	**3.7**	**(1.4)**
منطقة اليورو	(8.3)	5.2	(10.2)	6.0	**1.9**	**(0.8)**
المملكة المتحدة	(9.8)	5.9	(10.2)	6.3	**0.4**	**(0.4)**
اليابان	(5.3)	2.3	(5.8)	2.4	**0.5**	**(0.1)**
الصين	1.9	8.2	1.0	8.2	**0.9**	**-**
الهند	(10.3)	8.8	(4.5)	6.0	**(5.8)**	**2.8**
البرازيل	(5.8)	2.8	(9.1)	3.6	**3.3**	**(0.8)**
روسيا	(4.1)	2.8	(6.6)	4.1	**2.5**	**(1.3)**

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2020.

الشكل (1)
التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي، 2020 – 2021 (%)

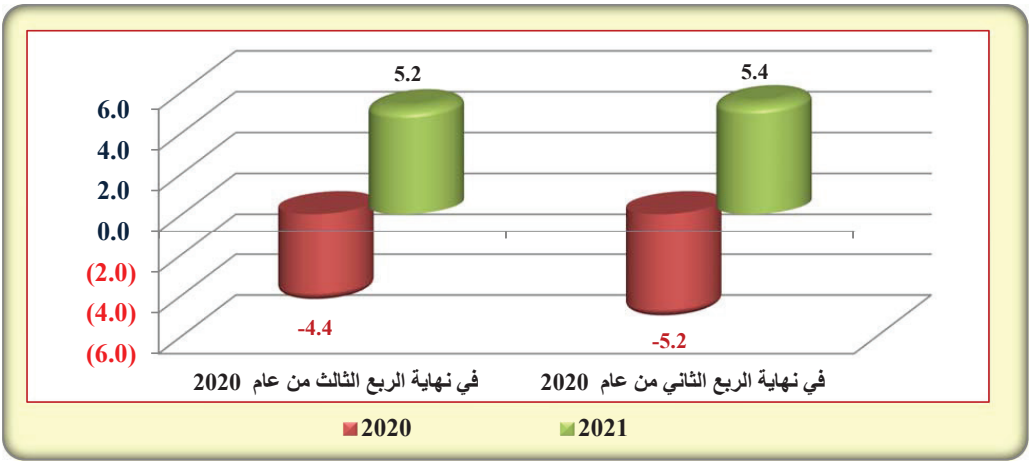

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2020.

1. التطورات في اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تشير التوقعات في نهاية الربع الثالث من عام 2020 إلى إنكماش الناتج المحلى الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2020 بمعدل (5.8%)، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثاني من عام 2020 البالغة (8.1%). بينما تشير التوقعات الأولية إلى حدوث نمو في اقتصادات تلك الدول بمعدل 3.9% في عام 2021، وهو مستوى أقل مقارنة بالتوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 4.8%، ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

2. التطورات في اقتصادات دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تشير أحدث التوقعات إلى نمو اقتصاد الصين بشكل طفيف خلال عام 2020، وذلك بدعم جزئي من التحفيز الذي تتيحه السياسات. بينما يتوقع إنكماش الناتج المحلي الإجمالي في كل من الهند وروسيا والبرازيل وباقي الدول، وذلك على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي أدت إلى إنخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية في العديد من الدول النامية والدول الناشئة، وهو ما يُشكل ضغطاً متزايداً على اقتصاداتها، ويُصعب من حدوث تعافي ملموس في العديد من

اقتصادات هذه الدول، التي تواجه أزمات صحية واقتصادية ومالية متزامنة، وستكون بحاجة إلى مزيد من المساعدة من الاقتصادات المتقدمة ومن المؤسسات المالية الدولية. ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثالث من عام 2020 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. أسعار النفوط الخام المختلفة

ارتفعت أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2020، بدعم من إنخفاض الفائض في الإنتاج، وتحسن عمليات التكرير ومعدلات التشغيل في مصافي النفط العاملة في المناطق الرئيسية – رغم إنها لا تزال دون مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) – تزامناً مع التحسن التدريجي في الطلب على المنتجات النفطية في ظل قيام المزيد من الدول بالغاء تدابير العزل التي إتخذتها لمواجهة هذه الجائحة وبداية موسم العطلات، مما أدى إلى إنخفاض مخزونات النفط الخام وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد حد من هذا الارتفاع في الأسعار، تنامي المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة تعافي الطلب على النفط على خلفية ارتفاع عدد الاصابات الجديدة بفيروس كورونا المستجد (Covid-19) عالمياً، مما قد يؤدي إلى تجدد إجراءات الإغلاق الجزئي والعزل العام، ويهدد الآمال بشأن تعافي الاقتصاد العالمي. وكذلك توقع تراجع طلب مصافي التكرير من النفط متأثراً ببدء موسم الصيانة وهوامش التكرير المنخفضة. بالإضافة إلى تجدد المخاوف بشأن تخمة المعروض النفطي عقب رفع حالة القوة القاهرة عن الحقول والموانئ النفطية الليبية "الآمنة" واستئناف إنتاج وتصدير النفط بعد توقف دام نحو ثمانية أشهر.

بشكل عام، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الثالث من عام 2020 بنحو 16.8 دولار/برميل، أو ما يعادل 63.2% مقارنة بالربع السابق، مرتفعاً من أدنى مستوى له مُنذ الربع الثاني من عام 2003، ليصل إلى 43.4 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 18.8 دولار/برميل، أي ما يعادل 30.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2019. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (2)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2019 – 2020).

الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2019 – 2020)
(دولار/ برميل)

الخامات	2019		2020			التغير عن (دولار/برميل)	
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2019
سلة أوبك منها :	62.2	63.1	51.5	26.6	43.4	**16.8**	**(18.8)**
خليط الصحراء الجزائري	61.5	64.1	52.9	28.0	43.6	**15.6**	**(18.0)**
العربي الخفيف السعودي	63.1	64.2	52.7	26.5	43.6	**17.2**	**(19.4)**
موربان الاماراتي	62.5	63.7	52.7	30.5	43.7	**13.2**	**(18.8)**
خام الكويت	62.5	63.5	51.8	25.8	43.5	**17.7**	**(19.0)**
السدرة الليبي	61.4	63.6	50.6	25.9	41.7	**15.7**	**(19.7)**
البصرة العراقي	61.8	62.6	50.8	26.3	44.3	**18.0**	**(17.5)**
خامات اخرى :							
دبي	61.1	62.1	50.7	30.8	42.8	**12.0**	**(18.2)**
البحري القطري	62.9	64.9	53.1	25.8	43.9	**18.1**	**(19.0)**
برنت	61.8	63.2	50.2	29.2	42.9	**13.6**	**(18.9)**
خام غرب تكساس	56.4	57.0	46.0	27.8	40.9	**13.1**	**(15.5)**

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.
ملاحظة: تم استثناء خام اورينت الاكوادوري من سلة خامات أوبك بدء من السادس من شهر مارس 2020.

الشكل (2)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

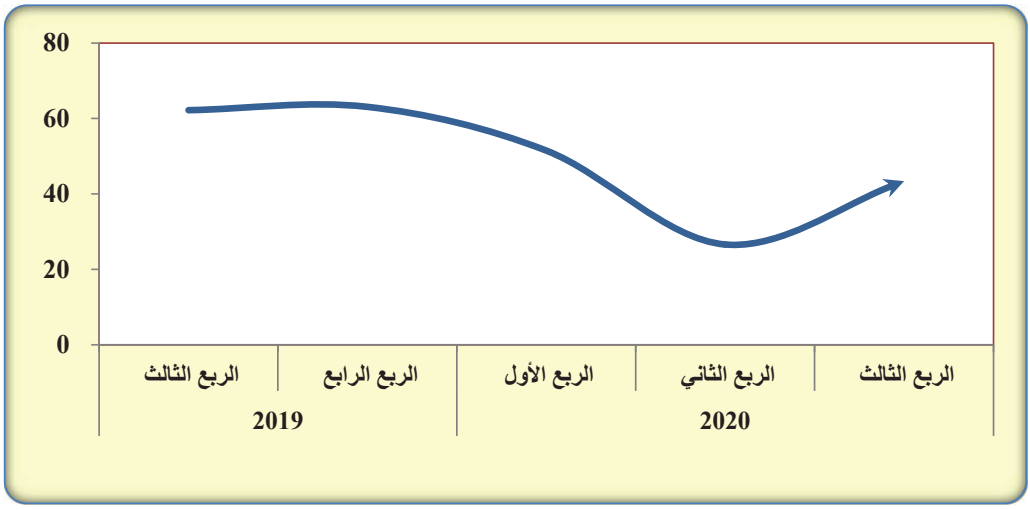

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شهد الربع الثالث من عام 2020 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 0.04 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع الثالث من عام 2020 بالمقارنة مع 1.6 دولار/برميل لصالح خام دبي خلال الربع السابق. بينما يزيد متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 0.5 دولار/برميل خلال الربع الثالث من عام 2020 بالمقارنة مع زيادة بلغت 2.6 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بنحو 12 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 42.8 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بنحو 13.6 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ

42.9 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 13.1 دولار/برميل مقارنة بالربع الثاني من عام 2020 ليبلغ 40.9 دولار/برميل.

تجدُر الإشارة إلى ارتفاع أسعار عقود كلاً من خام برنت وخام غرب تكساس تسليم شهر أكتوبر 2020 في الأسواق الآجلة (عبر بورصتي نيويورك التجارية Nymex وبورصة إنتركونتيننتال ICE)، يوم الثلاثاء الموافق الخامس والعشرون من شهر أغسطس 2020، إلى أعلى مستوياتها المسجلة مُنذ الخامس من شهر مارس 2020. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التوقف المؤقت لإنتاج نحو 1.6 مليون برميل/يوم من النفط الخام، أو ما يعادل 84% من إنتاج الحقول البحرية في خليج المكسيك الأمريكي، حيث قامت شركات الطاقة بإخلاء نحو 299 منصة إنتاج و 11 منصة للحفر، على خلفية الاعصار Laura، وهو مستوى يقترب من نسبة إنقطاع بلغت 90% أثناء الاعصار Katrina خلال عام 2005. كما جرى إغلاق تسع مصافي لتكرير النفط تعالج نحو 2.9 مليون برميل/يوم، أو ما يعادل 15% من طاقة التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا وتعرضت أسعار العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس لضغطاً مزدوجاً خلال شهر سبتمبر 2020 الذي شهد تسجيل أول إنخفاض شهري لها مُنذ شهر أبريل الماضي، ويأتي ذلك على خلفية تنامي المخاوف بشأن ضعف وتيرة الطلب على النفط تزامناً مع بدء موجة ثانية من الإصابات بفيروس كورونا المستجد (Covid-19) على مستوى العالم، تركز أغلبها في الولايات المتحدة وأوروبا والهند وبعض دول أمريكا اللاتينية، مما أدى إلى فرض قيود أكثر صرامة والعودة لإجراءات الإغلاق الجزئي في عدة دول. إلى جانب المخاوف بشأن تخمة المعروض النفطي عقب إعلان المؤسسة الوطنية للنفط في دولة ليبيا (التي لا يشملها إتفاق دول أوبك+) عن رفع حالة القوة القاهرة واستئناف إنتاج وتصدير النفط بعد توقف دام لمدة ثمانية أشهر.

وشهد الربع الثالث من عام 2020 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015، إلا أن الفروقات بينهما قد تقلصت خلال هذا الربع لتصل إلى 2.5 دولار/برميل، وهو مستوى أقل بالمقارنة مع 5.4 دولار/ برميل خلال الربع السابق. وفي هذا السياق، تلقت أسعار خام غرب تكساس دعماً كبيراً من اضطراب الإمدادات بسبب موسم

الأعاصير النشطة في خليج المكسيك الأمريكي، تزامناً مع الإنخفاض في نشاط الحفر. كما تلقت أسعار خام غرب تكساس دعماً إضافياً من إنخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (3)*** و***الجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2019- 2020).

الشكل (3)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

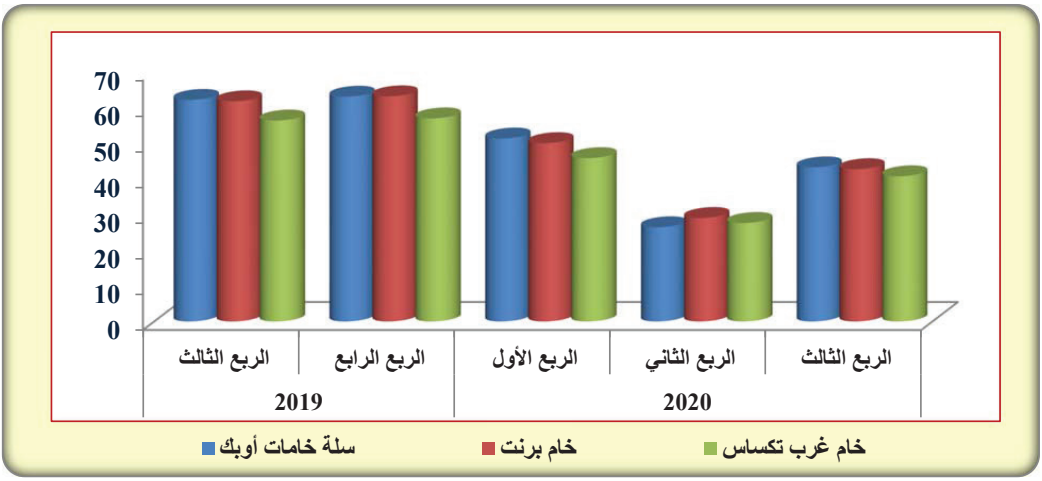

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثالث من عام 2020 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق والربع المماثل من العام الماضي، وبدرجات متفاوتة.

حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي خلال الربع الثالث من عام 2020 بنسبة 65% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 43.6 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 30.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر خام التصدير الكويتي

بنسبة 68.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 43.5 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 30.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام موربان الإماراتي بنسبة 43.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 43.7 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 30.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 60.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 41.7 دولار/ برميل، منخفضاً بنسبة 32.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وارتفع كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 55.9% و 70.4% و 68.6% بالمقارنة مع الربع السابق إلى 43.6 دولار/برميل و 43.9 دولار/برميل و 44.3 دولار/برميل على التوالي، منخفضةً بنسبة 29.2% و30.2% و 28.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ***كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.***

الشكل (4)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

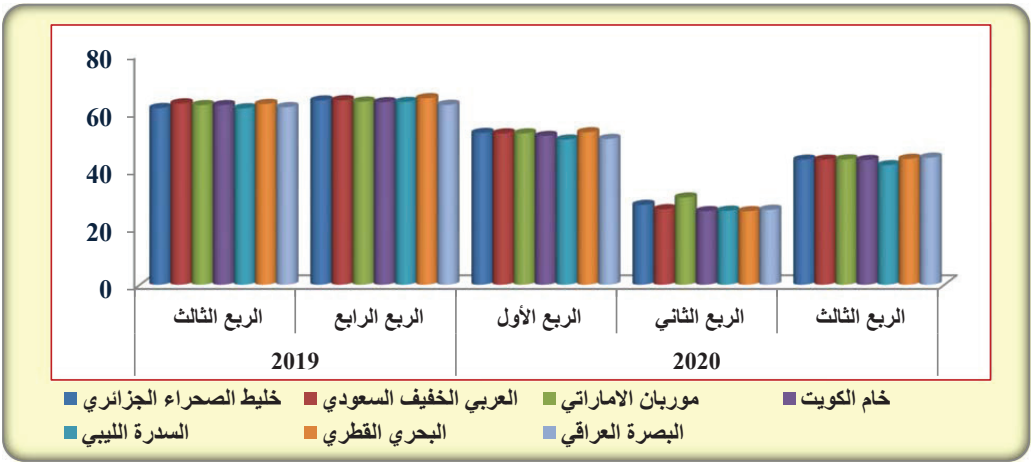

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الثالث من عام 2020 في كل الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً

مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. كما يُعزى الارتفاع في أسعار المنتجات النفطية بشكل رئيسي إلى إلغاء/ أو تخفيف القيود على السفر وتدابير العزل التي إتُخذت للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19) مما كان له تأثير إيجابي على الطلب العالمي.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط أسعار الغازولين الممتاز ارتفاعاً في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الثالث من عام 2020 بنسبة 43.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 47.3 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 34.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط أسعار الغازولين الممتاز في باقي الأسواق، حيث ارتفع متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 50.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 47.5 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 34.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق روتردام*** ارتفع متوسط السعر بنسبة 38% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 53 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 33% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق الخليج الأمريكي***، ارتفع متوسط السعر بنسبة 31.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 52.9 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 35.5% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.

وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الثالث من عام 2020، تلتها سوق الخليج الأمريكي ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (5).***

الجدول (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، (2019 – 2020)
(دولار/ برميل)

		السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الثالث 2019		سنغافورة	72.7	77.1	60.6
		روتردام	79.1	77.9	58.8
		البحر المتوسط	72.0	77.7	62.1
		الخليج الامريكي	82.0	73.8	50.7
الربع الرابع		سنغافورة	75.0	76.9	42.4
		روتردام	77.3	79.0	60.8
		البحر المتوسط	70.5	78.2	64.9
		الخليج الامريكي	76.0	74.2	39.1
الربع الأول 2020		سنغافورة	57.3	62.4	42.4
		روتردام	62.1	63.0	51.0
		البحر المتوسط	55.2	61.9	54.6
		الخليج الامريكي	61.2	57.8	36.4
الربع الثاني		سنغافورة	33.0	37.8	28.3
		روتردام	38.4	37.3	28.0
		البحر المتوسط	31.5	35.8	30.9
		الخليج الامريكي	40.2	31.0	24.6
الربع الثالث		سنغافورة	47.3	47.8	39.4
		روتردام	53.0	47.5	39.5
		البحر المتوسط	47.5	47.4	42.0
		الخليج الامريكي	52.9	43.2	37.7
التغير عن (دولار/برميل)	**الربع الثاني 2020**	سنغافورة	**14.3**	**10.0**	**11.1**
		روتردام	**14.6**	**10.3**	**11.5**
		البحر المتوسط	**16.0**	**11.7**	**11.1**
		الخليج الامريكي	**12.7**	**12.2**	**13.1**
	الربع الثالث 2019	سنغافورة	**(25.4)**	**(29.3)**	**(21.2)**
		روتردام	**(26.1)**	**(30.4)**	**(19.3)**
		البحر المتوسط	**(24.5)**	**(30.2)**	**(20.2)**
		الخليج الامريكي	**(29.1)**	**(30.6)**	**(13.0)**

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

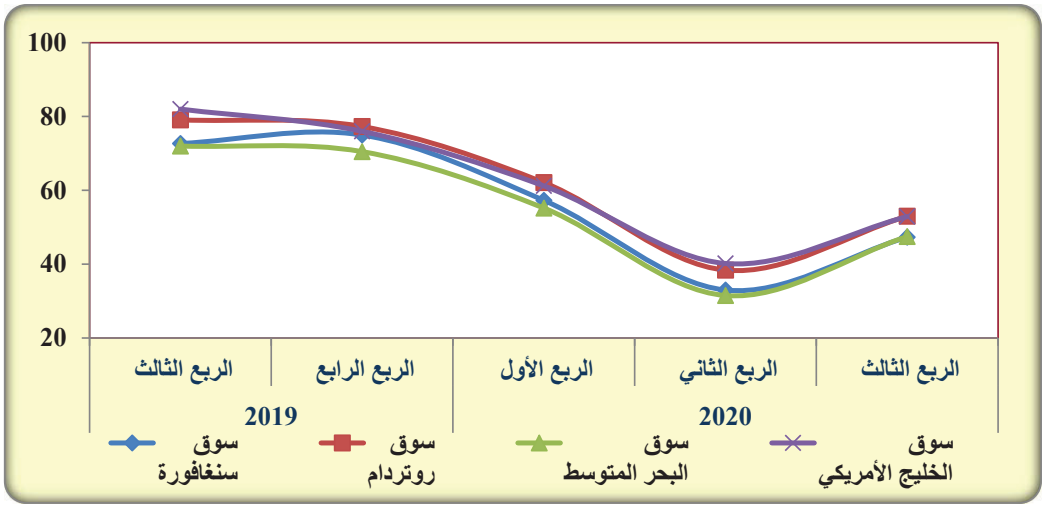

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثالث من عام 2020 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة، كما سجلت مستويات أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر ***سوق سنغافورة*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 47.8 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 26.5% بالمقارنة مع الربع السابق، وإنخفاضاً بنسبة 38% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق روتردام*** بمتوسط سعر 47.5 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 27.6% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة إنخفاض 39% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر بلغ 47.4 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 32.6% بالمقارنة مع الربع السابق، ومنخفضاً بنسبة 38.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الامريكي*** بأدنى متوسط للأسعار وهو 43.2 دولار/برميل خلال الربع الثالث من عام 2020 بنسبة ارتفاع 39.5% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة إنخفاض 41.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

- أسعار زيت الوقود

ارتفع متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق البحر المتوسط*** خلال الربع الثالث من عام 2020 بنسبة 36% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 42 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 32.5% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. و ارتفع متوسط السعر في ***سوق روتردام*** بنسبة 40.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 39.5 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 32.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في كلاً من سوق ***سنغافورة*** بنسبة 39.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 39.4 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 34.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، و***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 53.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 37.7 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 25.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2020

ساد خلال الربع الثالث من عام 2020 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[2]) إنخفاضاً بنحو 1 مليون برميل/ يوم خلال الربع الثالث من عام 2020، أي بنسبة 1.1% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 90.6 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 8.4 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الالتزام بإتفاق خفض الإنتاج القياسي بين دول (أوبك+) الذي دخل مرحلته الثانية، ***كما يوضح الجدول (4) و الشكل (6).***

[2] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

الجدول (4)

تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي

(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك**	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
الربع الثالث 2019		34.2	64.8	99.0
الربع الرابع		34.4	66.4	100.8
الربع الأول 2020		33.5	66.6	100.1
الربع الثاني		30.8	60.8	91.6
الربع الثالث*		29.1	61.5	90.6
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الثاني 2020	(1.7)	0.7	(1.0)
	الربع الثالث 2019	(5.1)	(3.3)	(8.4)

* بيانات تقديرية.

** لا تشمل بيانات دولة الأكوادور التي أعلنت إنسحابها من عضوية منظمة أوبك بدء من شهر يناير 2020.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (6)

التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2019- 2020)

(مليون برميل/ يوم)

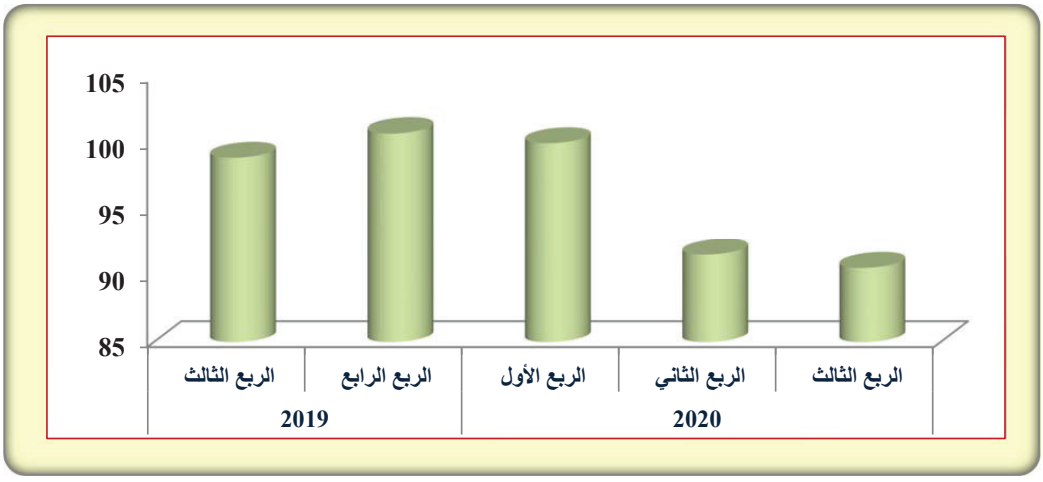

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك**[3]

إنخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 1.7 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 5.5% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 29.1 مليون برميل/يوم، منخفضةً بنحو 5.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 14.9% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثالث من عام 2020، فقد بلغت 32.1%، وهو مستوى أقل من المحقق خلال الربع السابق والبالغ 33.6%، وأقل من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 34.5%، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

هذا وقد إنخفضت امدادات دول أوبك من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 1.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 23.8 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 5.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما استقرت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 5.2 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي.

يأتي ذلك على خلفية الالتزام باتفاق خفض الإنتاج القياسي بين دول (أوبك +)، الذي دخل حيز التنفيذ مُنذ مطلع شهر مايو 2020. إلى جانب الإنخفاض الحاد في إنتاج ليبيا النفطي، بسبب استمرار إغلاق منشآت وحقول النفط مُنذ السابع عشر من شهر يناير 2020، ليصل إلى 122 ألف برميل/يوم فقط خلال الربع الثالث من عام 2020، وهو ما يمثل نحو 11% من مستوى إنتاج الربع المماثل من العام السابق. تزامناً مع استمرار تراجع إنتاج إيران النفطي ليصل إلى 1.9 مليون برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2020 وهو أدنى مستوى مسجل خلال ثلاثون عاماً، وذلك إنعكاساً للضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني. واستمرار تراجع إمدادات فنزويلا من النفط الخام، لتصل إلى 359 ألف برميل/يوم، نتيجة الضغوطات الاقتصادية الأمريكية والأزمة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

[3] شهد شهر يناير 2020 انسحاب دولة الأكوادور من عضوية المنظمة، وبناء على ذلك لا يتضمن إجمالي إمدادات دول أوبك إنتاج الأكوادور البالغ حوالي 0.5 مليون برميل/يوم من النفط الخام، وفقاً للتقارير الشهرية حول السوق النفطية لمنظمة أوبك.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 0.7 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 61.5 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 3.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 5.1% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (7)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

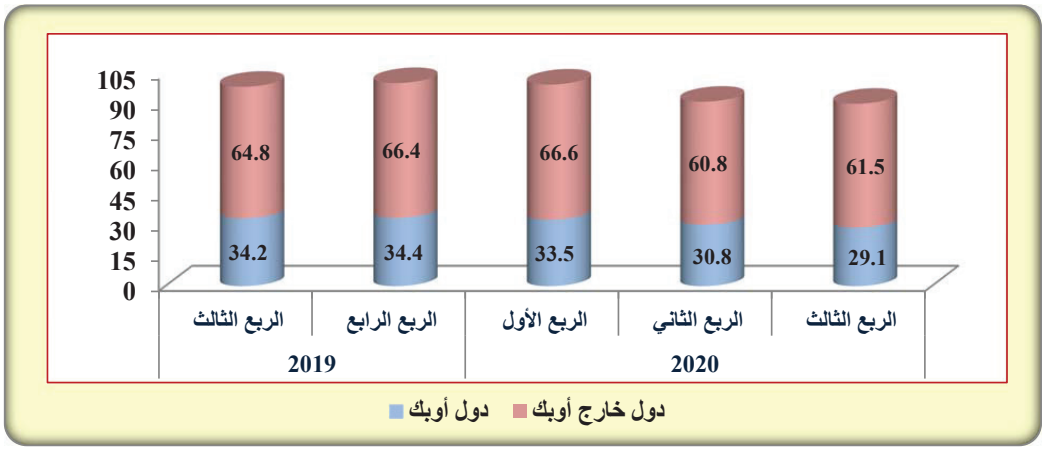

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثالث من عام 2020 بشكل رئيسي إلى ارتفاع إمدادت كلاً من الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية، وبالرغم من إنخفاض إمدادات روسيا النفطية التزاماً بالإتفاق القياسي لخفض الإنتاج بين دول (أوبك+) الذي تم التوصل إليه في منتصف شهر أبريل 2020.

في هذا السياق، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع إنتاج دول الأمريكتين عقب إنخفاضه على مدى الربعين السابقين، حيث ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية، ليبلغ 17.5 مليون برميل/ يوم، مشكلاً ارتفاعاً بنحو 680 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. تجدُر الإشارة إلى أن متوسط انتاج الولايات المتحدة الأمريكية

من النفط الخام قد إنخفض بشكل قياسي بلغ نحو 1.1 مليون برميل/يوم خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس 2020 ليصل إلى 9.7 مليون برميل/يوم، وهو أدنى مستوى له مُنذ الأسبوع الأول من شهر يناير 2018، وذلك بسبب الإعصار Laura الذي اجتاح ولايتي لويزيانا وتكساس، مركز صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى إلى توقف منشآت الإنتاج والتكرير، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. كما ارتفعت إمدادات المكسيك النفطية بشكل طفيف خلال الربع الثالث من عام 2020، ليصل إلى نحو 1.9 برميل/يوم خلال شهر أغسطس 2020، على خلفية زيادة إنتاجها من النفط الخام في عدة حقول مثل حقل Pemex وبدء استئناف عمليات التحميل بعد الإيقاف المؤقت بسبب قيود جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

في حين إنخفضت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الثالث من عام 2020 لتصل إلى 4.85 مليون برميل/يوم خلال شهر أغسطس 2020، تزامناً مع استمرار خطط خفض النفقات الرأسمالية التي أقرتها الشركات الخمس الرئيسية في ظل أسعار النفط الخام المنخفضة بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). وهنا تجدُر الإشارة إلى إنخفاض إنتاج الخام الكندي الثقيل منذ شهر يناير 2019 بموجب قيود الإنتاج التي فرضتها حكومة مقاطعة Alberta الكندية لتقليل المخزونات التي نمت بسبب محدودية الطاقة التصديرية، هذا وقد تم تمديد الالتزام بتلك القيود حتى نهاية شهر ديسمبر 2020.

وشهدت دول أوروبا ارتفاعاً طفيفاً بلغ نحو 10 آلاف برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2020، يأتي ذلك وسط زيادة الإنتاج من حقل Johan Sverdrup العملاق في النرويج. يُذكر أنه قد تقرر تأجيل بدء تشغيل المشاريع البحرية الجديدة حتى عام 2021، مثل حقول Yme و Linge و Hyme، وفقاً للحكومة النرويجية.

أما فيما يخص دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 320 ألف برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2020. وفي هذا السياق، ارتفع إنتاج النفط الخام في البرازيل، وبخاصة خلال شهري يوليو وأغسطس، ليصل قُرب مستوياته المسجلة في نهاية العام الماضي 2019، ويعزى ذلك في الأساس إلى ارتفاع الإنتاج القياسي في حقل

Búzios، وتعافي الإنتاج في حقل Lula، وبدء الإنتاج الفعلي من حقل Atapu الواقع في الجزء الشرقي من منطقة ما قبل الملح، وفقاً لشركة Petrobras البرازيلية.

والتزاماً بإتفاق دول (أوبك +) بشأن إجراء خفض قياسي للإنتاج، إنخفضت إمدادات روسيا النفطية خلال الربع الثالث من عام 2020 لتصل إلى نحو 9.8 مليون برميل/يوم وهو مستوى منخفض بنحو 380 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. كما إنخفضت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق بشكل طفيف بلغ 10 آلاف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

ويوضح ***الشكل (8)*** معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2019- 2020).

الشكل (8)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

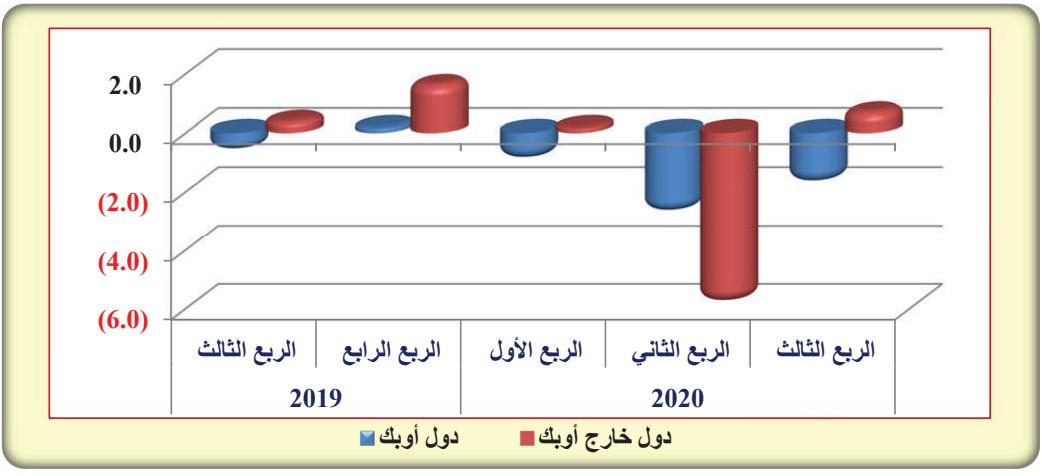

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة[4]،وتطور عدد الحفارات العاملة**

ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 282 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 3.7% مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو أول ارتفاع له مُنذ الربع الأخير من عام 2019، ليبلغ 7.864 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 909 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 10.4% مقارنة بالربع المماثل من عام 2019.

ويعزى بدء تعافي إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط الخام إلى مستويات أعلى من تكلفة إنتاجه. وقد أظهر أحدث مسح فيدرالي للطاقة تم إجرائه في مقاطعة Dallas إلى أن سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه شركات الطاقة الأمريكية لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة المكتملة يتراوح ما بين 23 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و 36 دولار/برميل في مناطق أخرى.

إلا أن انتعاش صناعة النفط الصخري الأمريكي يبدو محدوداً نظراً للتخفيضات الكبيرة التي اجرتها الشركات في النفقات الرأسمالية بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، إلى جانب تراجع إقبال المستثمرين في الأسهم والسندات على شركات التنقيب الصغيرة والمستقلة، التي كانت سبباً رئيسياً في طفرة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في وقت سابق.

هذا وقد ارتفعت تصاريح الحفر الجديدة على الأراضي الفيدرالية بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث من عام 2020، بالرغم من إنخفاض أسعار النفط عن المستوى الذي تحتاجه شركات الطاقة الأمريكية لحفر بئر جديد بشكل مربح، والذي يتراوح ما بين 46 دولار/برميل في حقل Midland و 52 دولار/برميل في حقل Delaware بمنطقة Permian، وفقاً لأحدث مسح فيدرالي للطاقة تم إجرائه في مقاطعة Dallas.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الثالث من عام 2020، فقد إنخفض بنحو 135 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 224 حفارة، وهو أدنى مستوى فصلي له على الإطلاق مُنذ بدء تسجيل البيانات في عام 2007، منخفضاً بنحو 592 حفارة مقارنة بالربع

[4] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة.

الثالث من عام 2019. يذكر أن عدد الحفارات العاملة يشهد تراجعاً شهرياً متواصلاً إلى حد كبير منذ بداية عام 2019، ليُسجل في شهر أغسطس 2020 أدنى مستوى له على الإطلاق وهو 222 حفارة. ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (9).***

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2019 – 2020)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
الربع الثالث 2019		8.814	812
الربع الرابع		9.091	730
الربع الأول 2020		9.011	697
الربع الثاني		7.583	350
الربع الثالث*		7.437	221
التغير عن	الربع الثاني 2020	(0.146)	(129)
	الربع الثالث 2019	(1.377)	(591)

*بيانات تقديرية

ملاحظة: ـ الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

.EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues

الشكل (9)

المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2019 – 2020)

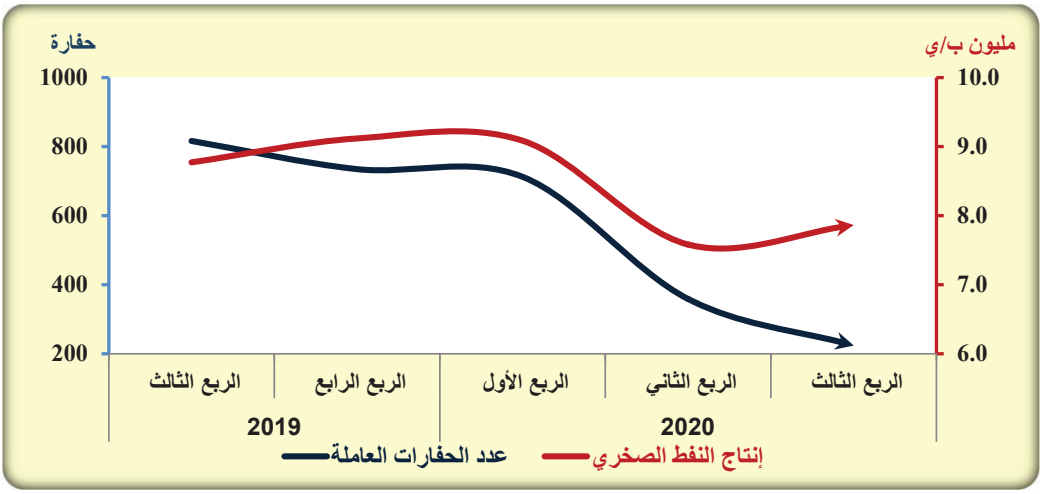

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- **الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة**

تراجع إجمالي عدد آبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 622 بئر أو بنسبة 41.4% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ 879 بئر، وهو أقل مستوى له على الإطلاق مُنذ بدء تسجيل تلك البيانات مطلع عام 2014، منخفضةً بنحو 2843 بئر أو بنسبة تقدر بحوالي 76.4% مقارنة بالربع المماثل من عام 2019. يأتي ذلك على الرغم من ارتفاع أسعار النفط الخام، والتي ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار القيود المالية المفروضة على العديد من شركات النفط الصخري المستقلة لتقليص عمليات الحفر، على خلفية إنخفاض الأرباح بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، ***كما يوضح الشكل (10).***

الشكل (10)
تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة، خلال الفترة (2019 – 2020)

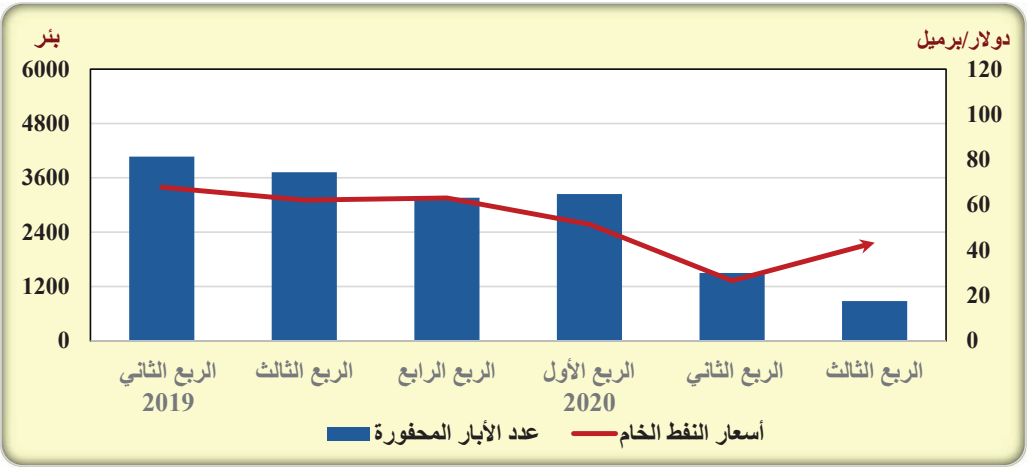

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط

والغاز الصخري وتعرف بالأبار غير المكتملة. وفي هذا السياق، تشير التقديرات الأولية إلى تراجع إجمالي عدد الأبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 427 بئر مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 1026 بئر، وهو أقل مستوى ربع سنوي منذ بدء تسجيل البيانات مطلع عام 2014.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الأبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الثالث من عام 2020 بنحو 147 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ عددها 7592 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 645 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2019.

- الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 8.4 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 10.2%، ليصل إلى 91 مليون برميل/ يوم، مشكلاً إنخفاضاً بنحو 9.5 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 9.4% على أساس سنوي، ويعزى ذلك إلى استئناف النشاط الاقتصادي وتخفيف القيود على السفر وإجراءات العزل التي فرضتها دول العالم للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (11).***

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2019 – 2020)

(مليون برميل/ يوم)

		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الطلب العالمي
الربع الثالث 2019		48.5	52.0	100.5
الربع الرابع		48.3	52.5	100.8
الربع الأول 2020		45.4	47.3	92.7
الربع الثاني		37.6	45.0	82.6
الربع الثالث*		43.3	47.7	91.0
التغير عن (مليون ب/ي)	**الربع الثاني 2020**	**5.7**	**2.7**	**8.4**
	الربع الثالث 2019	**(5.2)**	**(4.3)**	**(9.5)**

*بيانات تقديرية

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (11)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

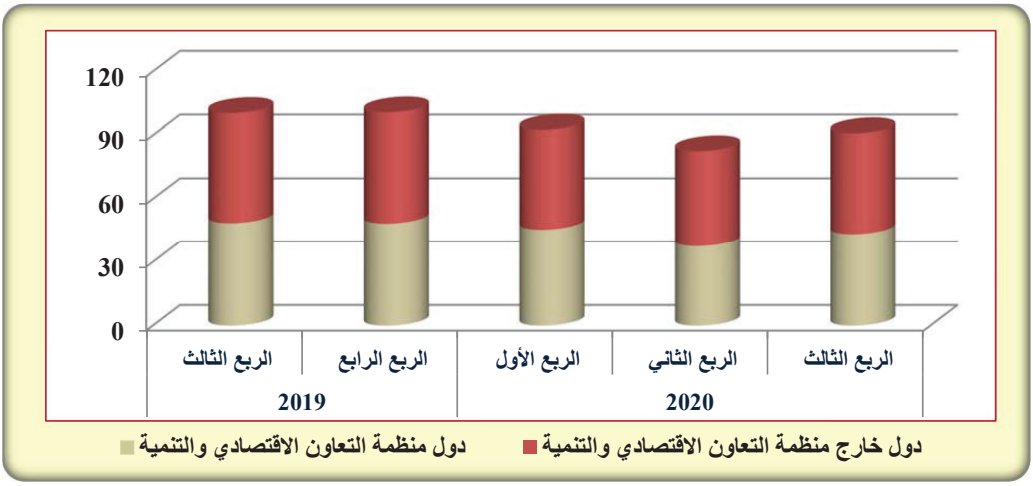

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الثالث من عام 2020:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الثالث من عام 2020 بحوالي 5.7 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 15.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 43.3 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 5.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 10.7% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع طلب دول الأمريكتين بنحو 3.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 23.9 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 2.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تعافي الطلب على النفط في الولايات المتحدة، والذي ساهم بنحو 84.2% من إجمالي الارتفاع في طلب دول الأمريكتين. وفي هذا السياق ارتفع الطلب الأمريكي خلال شهر يوليو 2020 بنحو 880 ألف

برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى 18.3 مليون برميل/يوم، وذلك على خلفية تخفيف القيود المفروضة على حركة السفر بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وبدء استئناف النشاط الاقتصادي وبخاصة في قطاعي النقل والصناعة. وتُظهر البيانات الأولية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية زيادة الطلب على النفط إلى نحو 18.6 مليون برميل/يوم في شهر أغسطس، قبل أن يعاود الطلب إنخفاضه خلال شهر سبتمبر إلى نحو 18 مليون برميل/يوم، تزامناً مع بدء الموجة الثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، والتوقف المؤقت لمصافي التكرير على خلفية موسم الأعاصير النشطة في خليج المكسيك الأمريكي.

كما بدء تعافي الطلب على النفط في كلاً من كندا والمكسيك، وإن كان بشكل نسبي، في ظل الاعتماد المتزايد على العمل والتعلم عن بُعد بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وارتفع طلب دول أوروبا خلال الربع الثالث من عام 2020 بحوالي 1.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.9 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تخفيف القيود على السفر عقب تراجُع الإنتشار الواسع لفيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وتزامناً مع موسم العطلات الصيفية الذي قدم دعماً للطلب على الغازولين والديزل، وبخاصة في الدول الأربع المستهلكة الرئيسية، ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا. إلا أن البيانات الأولية تشير إلى إنخفاض طلب دول أوروبا على النفط مجدداً خلال شهر سبتمبر 2020 بسبب الموجة الثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

بينما إنخفض طلب دول أسيا الهادئ بنحو 20 ألف برميل/يوم فقط مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 6.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. ويعزى ذلك إلى ضعف الطلب المحلي وبخاصة في اليابان التي تراجعت وارداتها من النفط الخام خلال شهر يوليو 2020 إلى أدنى مستوي لها مُنذ أكثر من خمسة عقود، قبل أن ترتفع بشكل ملحوظ خلال شهر أغسطس (ذروة الطلب الصيفي). إلى جانب استمرار ضعف الطلب على جميع فئات المنتجات البترولية، وهو نفس الأمر الذي شهدته كلاً من استراليا وكوريا الجنوبية، تزامناً مع جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). ***كما يوضح الجدول (7).***

الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2019 – 2020)

(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكتين	دول أوروبا	دول أسيا الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الربع الثالث 2019		26.0	14.8	7.7	48.5
الربع الرابع		26.0	14.3	8.1	48.3
الربع الأول 2020		24.3	13.4	7.8	45.4
الربع الثاني		20.0	11.0	6.5	37.6
الربع الثالث*		23.9	12.9	6.5	43.3
التغير عن	الربع الثاني 2020	3.9	1.9	(0.02)	5.7
	الربع الثالث 2019	(2.1)	(1.9)	(1.2)	(5.3)

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 2.7 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 47.7 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 4.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، ارتفع الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 11.9 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، حيث ارتفع طلب الدول العربية على النفط بواقع 700 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 7.1 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 14.9% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثالث من عام 2020. كما ارتفع طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بواقع 470 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.8 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 1.1 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص طلب الدول الآسيوية فقد شهد ارتفاعاً خلال الربع الثالث من عام 2020 بلغ نحو 0.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 24.9 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.6 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

حيث ارتفع الطلب الصيني، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 13 مليون برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2020، وهو نفس المستوى المسجل خلال الربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، ارتفع الطلب على النفط في الصين خلال شهر يوليو 2020، مسجلاً أعلى مستوى شهري له مُنذ بداية عام 2020، وذلك على خلفية الارتفاع الملحوظ في الطلب على الديزل مدفوعاً بمشاريع البنية التحتية، وارتفاع الطلب على الغازولين بعد خمسة أشهر من الأداء السلبي تزامناً مع زيادة مبيعات سيارات الركاب. وشهد شهر أغسطس وشهر سبتمبر 2020 استمرار تعافي الطلب على النفط، حيث تلقى الطلب على الغازولين دعماً من عودة حركة المرور بشكل ثابت إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، رغم الإنخفاض النسبي في مبيعات السيارات، في حين إنخفض الطلب على وقود الطائرات بسبب تراجُع نسبة تشغيل الرحلات الدولية، وعلى الرغم من الإنتعاش الذي شهده السفر الجوي المحلي. وحققت معظم أنواع الوقود الصناعي مكاسب إيجابية بدعم من تواصل ارتفاع مؤشرات الإنتاج الصناعي.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ارتفع الطلب على النفط بنحو 40 ألف برميل/يوم فقط مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.6 مليون برميل/ يوم، منخفضاً بنحو 0.9 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. وفي هذا السياق، إنخفض الطلب على النفط في الهند خلال شهري يوليو وأغسطس 2020 بشكل طفيف، تزامناً مع تمديد الإجراءات التقيدية على حركة التنقل بما في ذلك القيود المفروضة على السفر الجوي الدولي والمحلي، وتراجع النشاط الاقتصادي وبخاصة في قطاعات النقل والصناعة والبناء، على خلفية تزايد عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد (Covid-19)، ومن ثم إنخفض الطلب على المنتجات النفطية وبخاصة الغازولين والديزل وزيت الوقود. وخلال شهر سبتمبر 2020 ارتفع الطلب على النفط في الهند بشكل محدود، تزامناً مع التخفيف الجزئي للقيود في مختلف القطاعات، وتحسن الأداء الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 560 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 700 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. حيث ارتفع الطلب على النفط في البرازيل بنحو 430 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 2.6 مليون برميل/يوم، تزامناً مع الإعلان عن خطط إصلاح هيكلية حكومية، التي حدت من الآثار السلبية الناجمة عن إجراءات الإغلاق الصارمة وسياسات التباعد الإجتماعي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). كما ارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى، بنحو 130 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.6 مليون برميل/ يوم.

وشهد طلب دول أورأسيا على النفط ارتفاعاً خلال الربع الثالث من عام 2020 بمقدار 270 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.9 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 860 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وقد جاء هذا الارتفاع بشكل رئيسي من روسيا التي ارتفع طلبها على النفط بحوالي 160 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.8 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. كما ارتفع طلب باقي دول أورأسيا بنحو 60 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. ***كما يوضح الجدول (8).***

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2019 – 2020)
(مليون برميل/ يوم)

	2019			2020		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث*	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2019
الدول العربية :	**7.2**	**7.2**	**7.1**	**6.4**	**7.1**	**0.7**	**(0.1)**
الدول الأعضاء	6.1	6.1	6.0	5.4	6.0	0.6	(0.1)
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.1	1.0	1.1	0.1	–
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.8**	**5.3**	**5.2**	**4.3**	**4.8**	**0.5**	**(1.1)**
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	**13.0**	**12.5**	**12.3**	**10.7**	**11.9**	**1.2**	**(1.2)**
الدول الآسيوية	**26.5**	**27.6**	**23.7**	**24.2**	**24.9**	**0.7**	**(1.6)**
منها: الصين	13.0	13.5	10.7	12.9	13.0	0.1	0.02
الهند	4.5	5.1	4.8	3.5	3.6	0.04	(0.9)
الدول الأخرى	9.0	8.9	8.2	7.8	8.3	0.5	(0.7)
دول أمريكا اللاتينية	**6.9**	**6.5**	**6.1**	**5.6**	**6.2**	**0.6**	**(0.7)**
منها: البرازيل	2.8	2.8	2.7	2.2	2.6	0.4	(0.2)
الدول الأخرى	4.1	3.7	3.4	3.4	3.6	**0.1**	**(0.5)**
دول أورآسيا	**5.7**	**5.9**	**5.2**	**4.6**	**4.9**	**0.3**	**(0.9)**
منها: روسيا	5.0	5.0	3.4	3.0	3.2	0.2	(1.8)
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**52.0**	**52.5**	**47.3**	**45.0**	**47.7**	**2.7**	**(4.3)**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

شهد ***إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)*** في نهاية الربع الثالث من عام 2020 إنخفاضاً مقداره 267 مليون برميل، أي بنسبة 2.6% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 9.868 مليار برميل، ما يمثل ارتفاعاً بنحو 969 مليون برميل، أي بنسبة 10.9% بالمقارنة بالربع المناظر من العام السابق.

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[5]

إنخفض إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثالث من عام 2020 بمقدار 45 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى 3.166 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 230 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام*** قد إنخفض في نهاية الربع الثالث من عام 2020 بمقدار 56 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.172 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 98 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 11 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.994 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 132 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكتين*** بمقدار 58 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.653 مليار برميل (منها 636 مليون برميل من النفط الخام و 1.017 مليار برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 95 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

حيث إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة*** في نهاية الربع الثالث من عام 2020 بمقدار 31 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.421 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 129 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي، حيث إنخفض ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية*** بنحو 42 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 492 مليون برميل. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى تسجيل المخزون الأمريكي من النفط الخام لأدنى مستوى له مُنذ بداية شهر أبريل 2020 وهو 488.1 مليون برميل في نهاية الأسبوع الأخير من سبتمبر 2020. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب المحلي خلال شهري يوليو وأغسطس 2020، وإنخفاض واردات النفط الخام الأمريكية، وارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير، وكذلك التوقف المؤقت لإنتاج النفط

[5] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

الخام في خليج المكسيك الأمريكي على خلفية موسم الأعاصير النشطة. في حين ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بنحو 11 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 929 مليون برميل، وذلك برغم التوقف المؤقت لعمليات مصافي التكرير العاملة على ساحل الخليج الأمريكي على خلفية موسم الأعاصير النشطة، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إنخفاض الطلب المحلي خلال شهر سبتمبر 2020، تزامناً مع بدء الموجة الثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، إلى جانب ارتفاع الواردات الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الثالث من عام 2020.

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد إنخفض بمقدار 9 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.089 مليار برميل (منها 376 مليون برميل من النفط الخام و 713 مليون برميل من المنتجات)، مرتفعاً بمقدار 110 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إنخفاض المخزون التجاري من المنتجات النفطية على خلفية تخفيف القيود على السفر عقب تراجُع الإنتشار الواسع لفيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وتزامناً مع موسم العطلات الصيفية الذي قدم دعماً للطلب على الغازولين والديزل، خلال شهري يوليو وأغسطس 2020.

بينما ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول أسيا الهادئ*** بحوالي 22 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 424 مليون برميل (منها 159 مليون برميل من النفط الخام و 265 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 25 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع واردات اليابان من النفط الخام، مع ارتفاع الطلب على المنتجات النفطية. في حين كان لارتفاع عمليات مصافي التكرير، دوراً في الحد من الارتفاع في المخزونات.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +). وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الزيادة في مستوى تلك المخزونات عن متوسط السنوات الخمس السابقة قد سجلت مستوى قياسي بلغ 291.2 مليون برميل في نهاية شهر

يونيو 2020، قبل أن تنخفض بعد ذلك لتصل إلى نحو 200 مليون برميل (منها 50 مليون برميل من النفط الخام و 150 مليون برميل من المنتجات) في نهاية شهر سبتمبر، وفقاً لأحدث التقديرات[6]. ***كما يوضح الشكل (12).***

الشكل (12)
تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الخمس سنوات السابقة، خلال الفترة (يناير 2019 – سبتمبر 2020)
(مليون برميل)

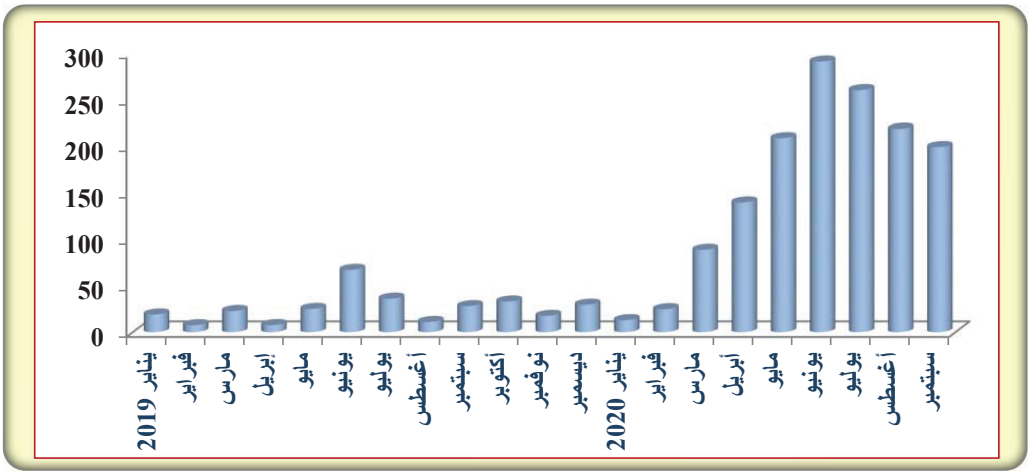

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة/ Oil Market Intelligence Oct. 2020.

المخزون التجاري العالمي[7]

إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثالث من عام 2020 بمقدار 54 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.528 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 551 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** إنخفاضاً بنحو 99 مليون برميل خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 6.694 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 781 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

[6] Oil Market Intelligence October 2020.
[7] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

إنخفض ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الثالث من عام 2020 بحوالي 156 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.320 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 161 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق. حيث إنخفض مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 110 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.155 مليار برميل، كما إنخفض مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بنحو 46 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 165 مليون برميل.

المخزون الاستراتيجي

إنخفض ***المخزون الاستراتيجي*** في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين في نهاية الربع الثالث من عام 2020 بمقدار 12 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.854 مليار برميل، مرتفعاً بمقدار 27 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضي.

وقد إنخفض ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي***[8] في نهاية الربع الثالث من عام 2020 بنحو 12 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 643 مليون برميل، وهو اقل مستوى له مُنذ نهاية الأسبوع الأول من شهر مايو 2020.

إجمالي المخزون العالمي[9]

إنخفض ***إجمالي المخزون العالمي*** في نهاية الربع الثالث من عام 2020 إلى 9.868 مليار برميل مسجلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 267 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 969 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (13).***

[8] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
[9] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع
(مليون برميل)

المنطقة	2019	2020		التغير عن (مليون برميل)	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث*	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2019
الأمريكتين	**1558**	**1711**	**1653**	**(58)**	**95**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1292	1452	1421	(31)	129
أوروبا	**979**	**1098**	**1089**	**(9)**	**110**
أسيا الهادئ	**399**	**402**	**424**	**22**	**25**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2936**	**3211**	**3166**	**(45)**	**230**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2977**	**3582**	**3528**	**(54)**	**551**
إجمالي المخزون التجاري**	**5913**	**6793**	**6694**	**(99)**	**781**
المخزون في البحر	**1159**	**1476**	**1320**	**(156)**	**161**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1827**	**1866**	**1854**	**(12)**	**27**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	645	655	643	(12)	(2)
إجمالى المخزون العالمى	**8899**	**10135**	**9868**	**(267)**	**969**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	61.2	75.2	73.2	(2.0)	12.0

* بيانات تقديرية.

** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

- Oil Market Intelligence

الشكل (13)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، (2019- 2020)
(مليار برميل)

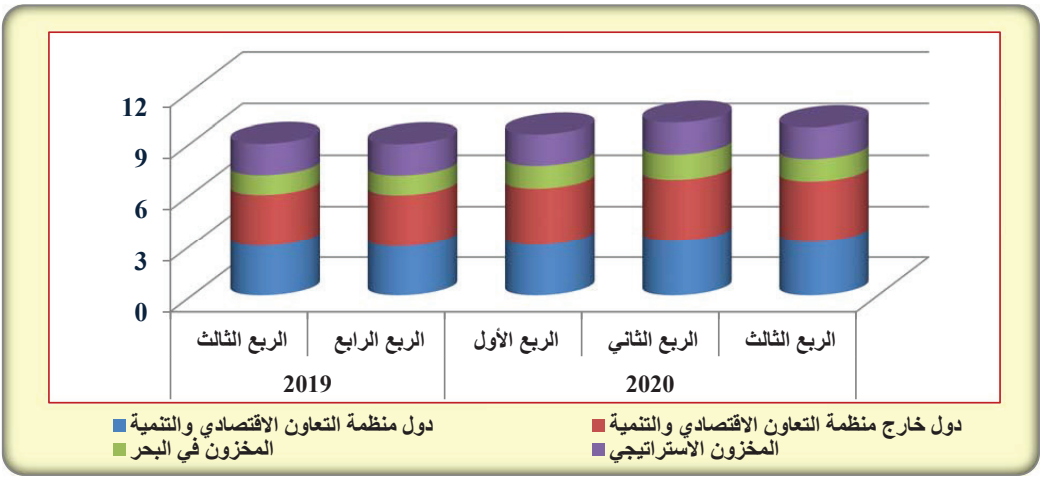

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثالث من عام 2020 قد تراجعت إلى 73.2 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى منخفض بنحو يومين مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع السابق، و أعلى من المستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 61.2 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

من العوامل الجيوسياسية التي تاثرت بها أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2020، تأجيل مراجعة المرحلة الأولى من الإتفاقية التجارية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي تم التوصل إليها في شهر يناير 2020 إلى أجل غير مسمي، وفقاً لتصريحات الرئيس الأمريكي، قبل أن يتم إحراز تقدم في المفاوضات بشأن معالجة المخاوف المتعلقة بتلك المرحلة من الإتفاقية. وكذلك المخاوف بشأن تنامي التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط عقب الإنفجار المأساوي الذي وقع في الميناء الرئيسي بالعاصمة اللبنانية، بيروت.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بشكل ملحوظ بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2020، وذلك على خلفية العلاقة العكسية التي تربط بينهما. وفي هذا السياق، شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعاً خلال شهري يوليو وأغسطس 2020، تزامناً مع إنخفاض الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية وعملات الأسواق الناشئة، حيث سجل مؤشر الدولار[10] أدنى مستوى له مُنذ شهر سبتمبر 2018، وسط تحسن التوقعات الاقتصادية في منطقة اليورو على خلفية توقيع اتفاقية التحفيز المالي لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). كما كان لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير عند مستوى يتراوح ما بين 0% إلى 0.25% دوراً في تراجُع قوة الدولار الأمريكي.

واستمر الارتباط العكسي بين أسعار النفط الخام والدولار خلال شهر سبتمبر 2020، حيث إنخفضت أسعار النفط الخام تزامناً مع ارتفاع قيمة الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى، وبخاصة مقابل اليورو، وسط بدء موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في أوروبا، وحالة عدم اليقين بشأن الفترة الإنتقالية المقررة ضمن إجراءات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتي تنتهي مع نهاية عام 2020. ليسجل مؤشر الدولار أكبر ارتفاع أسبوعي له في نحو أربعة أشهر، تزامناً مع ارتفاع أسهم التكنولوجيا الأمريكية.

- نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً محدوداً في ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام للربع الثالث من عام 2020، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نجاح إتفاق خفض الإنتاج القياسي بين دول أوبك+ في تحقيق الاستقرار لأسواق النفط، وهو ما ساعد إلى حد كبير في الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الخام الآجلة، الذين يستثمرون في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام.

وكان لتنامي المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة تعافي الطلب على النفط، بسبب موجة ثانية من الإصابات بفيروس كورونا المستجد على مستوى العالم، دوراً في زيادة عمليات البيع لجني الأرباح من قبل المستثمرين، وتراجع الآقبال على العقود الآجلة للنفط خلال شهر سبتمبر 2020.

[10] يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من العملات الرئيسية.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

إنخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2020 بحوالي 519 ألف ب/ي أى بنسبة 8.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 5.5 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 1.4 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. في حين ***ارتفعت وارداتها من المنتجات النفطية*** بحوالى 104 ألف ب/ي أي بنسبة 5.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 384 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وفي هذا السياق تجدُر الإشارة إلى، إنخفاض الواردات الأمريكية من النفط الخام خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس 2020 إلى أدنى مستوياتها مُنذ الأسبوع الثالث من شهر فبراير 1992، وإنخفاض الواردات الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الأسبوع الثاني من شهر أغسطس 2020 إلى أدنى مستوياتها مُنذ الأسبوع الأخير من شهر يناير 1993، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الإعصار Laura الذي اجتاح ولايتي Louisiana و Texas، مركز صناعة النفط في الولايات المتحدة، وأدى إلى توقف منشآت الإنتاج والتكرير، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وعلى جانب الصادرات، ***إنخفضت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام*** خلال الربع الثالث من عام 2020 بحوالي 89 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 2.9 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 4 آلاف ب/ي فقط مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. في حين ***ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية*** بنحو 52 ألف ب/ي، أى بنسبة 1.1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 315 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك تحولت الولايات المتحدة مجدداً إلى مصدر صافي للنفط خلال الربع الثالث من عام 2020، حيث بلغ صافي صادراتها النفطية نحو 324 ألف ب/ي، مقارنة بصافي واردات نفطية بلغ نحو 54 ألف ب/ي خلال الربع السابق، وصافي واردات نفطية بلغ نحو 1.1 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الثالث 2019		3.9	9.9	4.5
الربع الرابع		2.9	10.8	4.6
الربع الأول 2020		2.9	10.2	4.7
الربع الثاني		3.0	11.4	3.6
الربع الثالث*		2.5	11.7	3.5
التغير عن	الربع الثاني 2020	(0.430)	0.367	(0.133)
(مليون ب/ي)	الربع الثالث 2019	(1.369)	1.867	(1.000)

الجدول (11)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الثالث 2019		(2.8)	(0.017)	(0.483)
الربع الرابع		(3.0)	(0.233)	(0.472)
الربع الأول 2020		(3.5)	(0.450)	(0.167)
الربع الثاني		(2.9)	0.256	(0.380)
الربع الثالث*		(2.8)	0.200	(0.150)
التغير عن	الربع الثاني 2020	0.052	(0.056)	0.230
(مليون ب/ي)	الربع الثالث 2019	(0.069)	0.217	0.333

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –

General Administration of Customs, China –

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الثالث من عام 2020 بحوالي 367 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 11.7 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.9 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، ارتفاع واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام خلال شهر يوليو 2020 إلى نحو 12.1 مليون ب/ي، على خلفية ارتفاع معدلات استهلاك مصافي التكرير العاملة في الصين من النفط الخام، وتزايد أنشطة التخزين. قبل أن تنخفض إلى 11.22 مليون برميل/يوم خلال شهر أغسطس متأثرة بالتباطؤ الحاد في وتيرة شراء مصافي التكرير للنفط، عقب الارتفاع الكبير في مخزوناتها. وعاودت واردات الصين من النفط الخام ارتفاعها خلال شهر سبتمبر 2020 لتصل إلى نحو 11.8 مليون برميل/يوم، غير إنه مستوى منخفض مقارنة بالمستوى القياسي المُسجل في شهر يونيو 2020 والبالغ نحو 12.9 مليون برميل/يوم.

تجدُر الإشارة إلى أن واردات الصين من النفط الخام الأمريكي قد ارتفعت إلى مستوى قياسي بلغ 952 ألف برميل/يوم خلال شهر سبتمبر 2020، وذلك في ظل سعي الصين للوفاء باتفاقها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتضمن إلتزام الصين بشراء المزيد من منتجات الطاقة الأمريكية. وحافظت المملكة العربية السعودية على مركزها كأكبر مورد للنفط الخام إلى الصين خلال شهر سبتمبر 2020، عقب تراجعها إلى المركز الثالث خلال شهر يوليو وللمرة الأولى في نحو عامين، على خلفية إتفاق دول أوبك+ بشأن خفض قياسي للإنتاج.

بينما إنخفضت ***واردات الصين من المنتجات النفطية*** بحوالي 367 ألف ب/ي، أي بنسبة 23.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 117 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2020. في حين إنخفضت ***صادراتها من المنتجات النفطية*** (وبخاصة زيت الغاز والغازولين) بحوالي 311 ألف ب/ي، أي بنسبة 23.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 333 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، يذكر أن الصين أصبحت مجدداً مستورد صافي للمنتجات النفطية مُنذ شهر مايو 2020، وذلك للمرة الأولى مُنذ شهر نوفمبر 2019.

وبشكل عام ارتفع ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الثالث من عام 2020 بحوالي 311 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.7% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 11.9 مليون ب/ي،

وهو مستوى مرتفع بنحو 2.1 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

إنخفضت ***واردات الهند من النفط الخام*** خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 133 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 3.5 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 1 مليون ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وهنا تجدُر الإشارة إلى أن الهند لم تستورد أي كمية من النفط الخام من دول الكومنولث المستقلة خلال شهر سبتمبر 2020، وذلك للمرة الأولى مُنذ أكثر من ثلاثة أعوام.

كما إنخفضت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بحوالي 103 ألف ب/ي، أي بنسبة 10.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 850 ألف ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 34 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى الجزء الأكبر من هذا الإنخفاض إلى التراجع في واردات الديزل وزيت الوقود متأثرة بإجراءات الإغلاق التي فرضتها الهند للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، إنخفضت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالى 333 ألف ب/ي، أي بنسبة 25% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 366 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك يرتفع ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الثالث من عام 2020 بشكل طفيف بلغ حوالي 97 ألف ب/ي، أي بنسبة 3% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 667 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تحسن أداء ***صناعة تكرير النفط الخام العالمية*** بشكل نسبي خلال الربع الثالث من عام 2020، بخاصة خلال شهر يوليو 2020، تزامناً مع ارتفاع الطلب المحلي وطلبات التصدير على خلفية تخفيف/ إلغاء القيود المفروضة على السفر وإجراءات العزل التي تم فرضها للحد من إنتشار

فيروس كورونا المستجد (Covid-19) ووسط ذروة موسم الصيف، وهو ما خفف من الضغط على مخزونات المنتجات النفطية التي إنخفضت من مستوياتها القياسية، كما تم إعادة تشغيل بعض المصافي التي سبق وأن تم إغلاقها في أوروبا وأسيا وأفريقيا خلال الربع السابق. وجاءت المكاسب القوية في إنتاجية المصافي العالمية في شهر يوليو 2020 والتشغيل المستقر نسبياً في شهري أغسطس وسبتمبر على حساب الإنخفاضات الحادة في هوامش ربح مصافي التكرير التي شهدت في الربع الثالث من عام 2020 أحد أسوأ فصولها، رغم تحسنها بشكل طفيف خلال شهر سبتمبر 2020.

هذا وقد أشارت Bloomberg في أحدث تقاريرها إلى أن مصافي التكرير قد تعمل على خفض التدفقات إذا استمرت هوامش الربح السلبية، وهو ما قد يؤثر بشكل سلبي على وتيرة تعافي الطلب العالمي على النفط الخام ويهدد انتعاش الأسعار.

تجدُر الإشارة إلى أن صناعة التكرير العالمية قد شهدت تباطؤ في تعافي الأداء مُنذ نهاية شهر أغسطس 2020، متأثرة بالتوقف المؤقت لعمليات التكرير في مصافي النفط العاملة على ساحل خليج المكسيك الأمريكي بسبب موسم الأعاصير، وبدء أعمال الصيانة الموسمية في أوروبا، وسط بدء موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) .

هذا وقد ارتفعت ***معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية*** خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو طفيف بلغ 0.1% فقط مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 72.1%، وهو مستوى منخفض بنحو 11.8% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، يذكر أنه وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد ارتفعت معدلات تشغيل مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الثالث من شهر أغسطس 2020 إلى 82% وهو أعلى مستوى مسجل مُنذ الأسبوع الأخير من شهر مارس 2020. قبل أن تنخفض خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر 2020 إلى 71.8% وهو نفس المستوى المسجل في الأسبوع الأخير من شهر مايو 2020 بسبب الإعصار Laura، **كما يوضح الجدول (12).**

الجدول (12)
تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، (2019 – 2020)
(%)

المنطقة	2019	2020		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث*	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2019
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**86.0**	**71.1**	**71.3**	**0.2**	**(14.7)**
الأمريكتين	87.5	71.8	72.1	0.3	(15.5)
أوروبا	84.9	70.3	70.7	0.4	(14.2)
أسيا الهادئ	83.7	70.3	70.8	0.5	(12.9)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**82.1**	**72.6**	**73.1**	**0.5**	**(8.9)**
الدول الآسيوية	90.5	80.0	80.7	0.7	(9.8)
دول الشرق الأوسط	82.9	68.0	70.2	2.2	(12.7)
دول أمريكا اللاتينية	80.0	80.0	80.0	–	–
دول الاتحاد السوفيتي السابق	79.0	79.0	79.0	–	–
دول أفريقيا	61.8	61.8	54.8	(7.0)	(7.1)
دول أوروبية أخرى	80.0	68.3	63.3	(5.0)	(16.7)
المتوسط العالمي	**83.9**	**72.0**	**72.1**	**0.1**	**(11.8)**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– Oil Market Intelligence, various issues.

أما فيما يتعلق ***بكميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية***، فقد ارتفعت خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 4.4 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 74.3 مليون برميل/ يوم، منخفضة بنحو 8.6 مليون برميل/يوم على أساس سنوي.

حيث ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 2.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 33.6 مليون برميل/ يوم. كما ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول

خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.5 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 40.7 مليون برميل/ يوم، **كما يوضح الجدول (13) والشكل (14).**

يذكر أن الإعصار Laura قد تسبب في إغلاق مؤقت لتسع مصافي لتكرير النفط عاملة على ساحل خليج المكسيك الأمريكي تعالج نحو 2.9 مليون برميل/يوم، أو ما يعادل 15% من طاقة التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية شهر أغسطس 2020.

الجدول (13)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2019 – 2020)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2019	2020		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث*	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2019
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	**38.80**	**30.73**	**33.63**	**2.90**	**(5.17)**
الأمريكتين	19.54	14.92	17.12	2.20	(2.42)
أوروبا	12.50	10.38	10.78	0.40	(1.72)
أسيا الهادئ	6.76	5.43	5.73	0.30	(1.03)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**44.08**	**39.17**	**40.67**	**1.50**	**(3.41)**
الدول الآسيوية ومنها:					
الصين	12.95	13.76	14.05	0.29	1.10
الهند	4.96	3.86	3.95	0.22	(1.01)
دول الشرق الأوسط	6.95	5.60	5.82	0.16	(1.13)
روسيا	5.89	5.10	5.26	0.04	(0.63)
دول أمريكا اللاتينية	4.11	3.25	3.29	0.09	(0.82)
أفريقيا	2.32	1.90	2.00	0.10	(0.32)
دول أخرى**	6.90	5.70	6.30	0.60	(0.60)
الإجمالي العالمي	**82.90**	**69.86**	**74.33**	**4.40**	**(8.57)**

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الأسيوية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– OPEC, Oil Market Report, October 2020.

الشكل (14)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

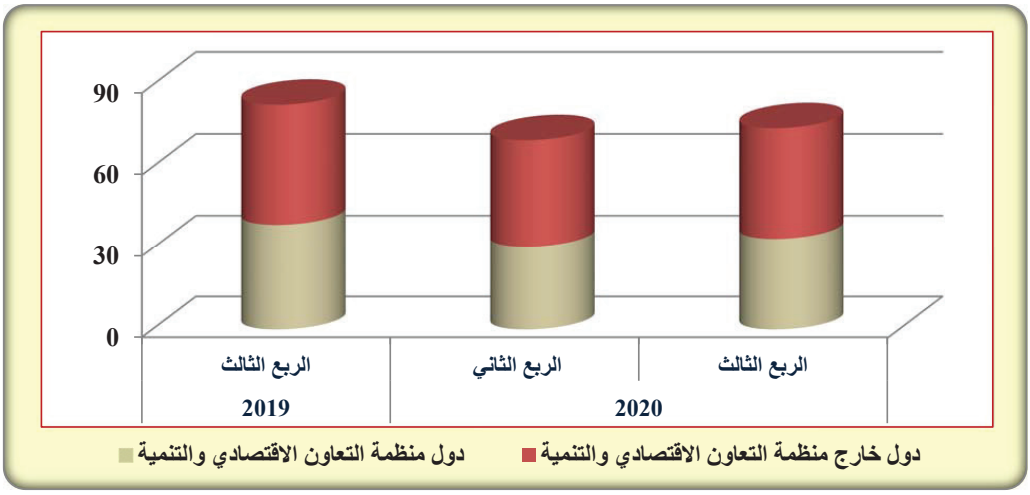

المصدر: OPEC, Oil Market Report, October 2020.

ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

تحسن نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الثالث من عام 2020، عقب التباطؤ الحاد الذي شهده خلال الربع السابق بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد وبعض التحديات المتعلقة بالتمويل، إلا أنه ما يزال دون مستويات ما قبل الجائحة. فقد أدى استئناف النشاط الاقتصادي إلى إنتعاش سلاسل التوريد للعديد من المنتجات والتكنولوجيات اللازمة لقطاع الطاقات المتجددة، تزامناً مع زيادة الطلب عليها، نتيجة ارتفاع أسعار مصادر الطاقة التقليدية، وهو ما كان له إنعكاساً إيجابياً، وإن كان بشكل نسبي، على مشروعات الطاقة المتجددة سواء من حيث توقيت التنفيذ أو حجم الاستثمارات الموجهة نحوها والتي شهدت إنخفاضاً حاداً خلال النصف الأول من عام 2020 بلغت نسبته 34% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2019، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقات المتجددة.

يذكر أن وكالة الطاقة الدولية قد أشارت في تقرير "آفاق الطاقة العالمي 2020" الصادر في شهر أكتوبر 2020، إلى أن انتاج الطاقة الشمسية سيساهم بالنسبة الأكبر من الزيادة في إمدادات

الكهرباء من المصادر المتجددة خلال العقد المقبل، حيث يتوقع أن تُشكل الطاقة المتجددة نحو 80% من النمو في توليد الكهرباء على مستوى العالم في ظل الظروف الحالية. كما إنه من المتوقع أن تتجاوز مصادر الطاقة المتجددة الفحم باعتبارها الوسيلة الأساسية لإنتاج الكهرباء بحلول عام 2050، حيث سترتفع الحصة المجمعة للطاقة الشمسية التي تعمل بالخلايا الكهروضوئية وطاقة الرياح في توليد الكهرباء عالمياً إلى ما يقرب من 30% في عام 2030 مقارنة بنحو 8% في عام 2019. وأوضح التقرير أن توليد الكهرباء من المصادر المتجددة هو المصدر الرئيسي الوحيد للطاقة الذي يواصل النمو في عام 2020، وأن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة جزء رئيسي من حزم التحفيز المصممة لتنشيط الاقتصاد العالمي، وهو ما سيساهم في خلق فرص العمل، والحد من الانبعاثات.

كما أشار تقرير "الطاقات المتجددة 2020" الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في شهر نوفمبر 2020 إلى أن الاضافات الجديدة لقدرات الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم ستزيد إلى مستوى قياسي يقارب 200 جيجاوات مع نهاية عام 2020، يمثل هذا الارتفاع حوالي 90% من إجمالي التوسع في سعة الطاقة العالمية خلال نفس العام، وذلك بدعم من مشروعات الرياح والطاقة المائية والطاقة الشمسية الكهروضوئية بخاصة في كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين اللتان من المُقدر أن يشهدا ارتفاعاً بنسبة 30% في طاقة الرياح والطاقة الشمسية. وأظهر التقرير أن مصادر الطاقة المتجددة خارج قطاع الكهرباء تعاني من آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). حيث من المقرر أن يشهد الوقود الحيوي المستخدم في النقل خلال عام 2020 أول انخفاض سنوي له مُنذ عقدين، مدفوعاً بالهبوط الأوسع في الطلب على وقود النقل، وإنخفاض أسعار الوقود الأحفوري، مما يقلل من الجاذبية الاقتصادية للوقود الحيوي. كما أن الطلب على الطاقة الحيوية في الصناعة قد إنخفضت نتيجة للانخفاض الملحوظ في النشاط الاقتصادي. تتمثل النتيجة الصافية لهذه الانخفاضات ونمو الطاقة المتجددة في زيادة إجمالية متوقعة بنسبة 1% في الطلب العالمي على الطاقة المتجددة في عام 2020. ويتوقع التقرير أن تساهم الهند والاتحاد الأوروبي في التوسع القياسي في إضافات الطاقة المتجددة العالمية بنسبة تصل إلى نحو 10% خلال عام 2020، وهو أسرع نمو لها مُنذ عام 2015. وهو ما يُظهر توقعات الطلب القوي على مصادر الطاقة المتجددة على المدى المتوسط والطويل.

من جانب آخر، تجدُر الإشارة إلى تأكيد الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في أحدث تقاريرها، أن حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي يجب أن تزداد من 26% حالياً إلى 57% بحلول عام 2030، أي بنسبة تتجاوز الضعف، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار التقرير إلى الإنتشار الذي تشهده تقنيات الطاقة المتجددة بالتوازي مع انخفاض تكاليفها، حيث إنخفضت تكاليف الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنحو 90% خلال السنوات العشر الماضية، كما إنخفضت أسعار توربينات الرياح بمقدار 50% خلال الفترة نفسها. ونوه التقرير إلى أهمية مضاعفة الاستثمار السنوي في قطاع الطاقات المتجددة من متوسط بلغ نحو 300 مليار دولار خلال الفترة (2013-2018) إلى ما يقارب 800 مليار دولار حتى عام 2050، لتسريع مسار تبني الطاقة المتجددة عالمياً بالوتيرة المطلوبة.

رابعاً: الهيدروجين

يُعد الهيدروجين من أبسط العناصر وأكثرها وفرة، يمكن تخزينه واستخدامه لنقل الطاقة القابلة للاستخدام، فهو عنصر كيميائي حامل للطاقة وليس مصدراً لها، وباستطاعته تخزين كمية هائلة من الطاقة، كما يمكن استخدامه في خلايا الوقود لتوليد الكهرباء أو الطاقة والحرارة وهو وقود نظيف أي عندما يُستهلك في خلية وقود لا ينتج إلا الماء والكهرباء والحرارة. ولكن من غير الممكن إيجاد الهيدروجين بشكل منفرد في الطبيعة ويجب إنتاجه من المركبات التي تحتويه. وهناك مجموعة متنوعة من أنواع الوقود قادرة على إنتاج الهيدروجين، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والنووية والغاز الطبيعي والفحم والنفط. يمكن نقل الهيدروجين كغاز عن طريق خطوط الأنابيب أو في شكل سائل بواسطة السفن، مثل الغاز الطبيعي المسال. كما يمكن تحويله إلى كهرباء وميثان لتزويد المنازل بالطاقة وصناعة التغذية، وإلى وقود للسيارات والشاحنات والسفن والطائرات.

ويُعتبر الهيدروجين جزءاً لا يتجزأ من صناعة الطاقة، فمُنذ منتصف القرن العشرين أصبح استخدام الهيدروجين شائعاً في صناعة تكرير النفط. ويُعد إمداد المستخدمين الصناعيين بالهيدروجين في الوقت الحالي من الأعمال التجارية الرئيسية على مستوى العالم. هذا ويستمر الطلب على الهيدروجين في الارتفاع حيث نما بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 1975، ***كما يوضح الشكل (15).***

الشكل (15)
الطلب العالمي على الهيدروجين، (1975- 2018)
(مليون طن)

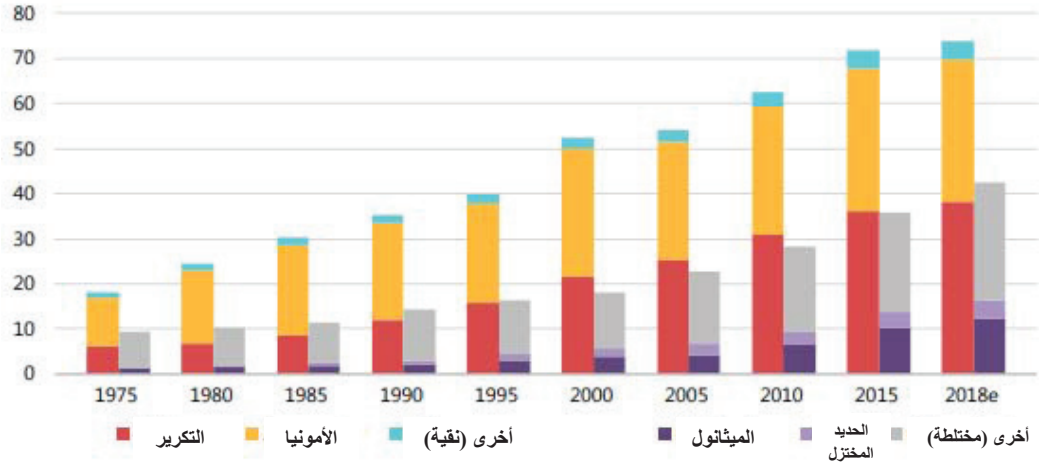

ملاحظات: صناعات التكرير والأمونيا والنقية الأخرى مثل النقل وتطبيقات تحويل الطاقة الكهربائية إلى غاز تمثل الطلب على تطبيقات محددة تتطلب هيدروجين يحتوي على مستويات صغيرة من الإضافات والملوثات. صناعات الميثانول والحديد المختزل والمختلطة الأخرى تمثل الطلب على تطبيقات تستخدم الهيدروجين كجزء من خليط الغازات مثل، الغاز المخلق، للوقود والمواد الأولية.

المصدر: وكالة الطاقة الدولية.

يصل الطلب العالمي الحالي على الهيدروجين النقي إلى حوالي 70 مليون طن في السنة أو ما يعادل حوالي 330 مليون طن من النفط المكافئ، يتم توفيره بالكامل تقريباً من الوقود الأحفوري (الغاز والفحم)، نسبة 6% من استهلاك الغاز الطبيعي العالمي ونسبة 2% من استهلاك الفحم العالمي مخصص لإنتاج الهيدروجين. وتعتمد الأسواق الحالية للهيدروجين على ما يتمتع به من سمات تشمل خفه وزنه وقابليته للتخزين ومحتواه العالي من الطاقة لكل وحدة كتلة وإمكانية إنتاجه بسهولة على نطاق صناعي.

يرتكز الاهتمام المتزايد بالاستخدام الواسع النطاق للهيدروجين لأنظمة الطاقة المتجددة إلى حد كبير على سمتين إضافيتين: أولاً، يمكن استخدام الهيدروجين بدون انبعاثات مباشرة لملوثات

الهواء أو غازات الاحتباس الحراري. وثانياً: يمكن إنتاجه من مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة منخفضة الكربون، حيث يمكن إنتاجه من الكهرباء المتجددة والكتلة الحيوية والطاقة النووية.

إن الاهتمام بإمكانيات الهيدروجين باعتباره **ناقلاً** واسع النطاق للطاقة منخفضة الكربون ليس بالأمر الجديد، فعلى مدى العقود الأخيرة، قام عدد كبير من الخبراء بالبحث في إمكانية إنتاج الهيدروجين من مصادر متنوعة، ونقله وتخزينه، واستخدامه لتوفير خدمات الطاقة النهائية بدون انبعاثات، وقد ركزت هذه الأبحاث إلى حد كبير على استخدام خلايا الوقود في قطاع النقل. فقد زاد الاهتمام بالهيدروجين خلال فترة السبيعينيات من القرن الماضي تزامناً مع الصدمات التي شهدتها أسعار النفط الخام ونقص الإمدادات والاهتمام بتلوث الهواء، وأشارت التوقعات في ذلك الوقت إلى أنه على المدى الطويل يمكن أن يكون للهيدروجين المنتج من الفحم أو الكهرباء النووية دور مهم في توفير الطاقة وخاصة للنقل، وتم إنشاء برنامج التعاون في مجال تكنولوجيا خلايا الوقود والهيدروجين التابع لوكالة الطاقة الدولية في عام 1977. إلا أن الاهتمام بإمكانيات الهيدروجين قد تضاءل على خلفية ثبوت وفرة موارد النفط والغاز، وتراجع أسعار النفط، وتصاعُد المعارضة بشأن استخدام الطاقة النووية، ومعالجة مشاكل تلوث الهواء من خلال تدابير الرقابة.

وخلال فترة التسعينيات، أدى القلق بشأن تغير المناخ إلى إجراء مزيد من الدراسات حول الهيدروجين، مع التركيز بشكل خاص على عمليات احتجاز الكربون وتخزينه، والطاقة المتجددة، والنقل. وكشفت العديد من شركات صناعة السيارات الكبرى النقاب عن سيارات الهيدروجين على خلفية التقدم السريع في تكنولوجيا خلايا الوقود. وفي ظل بقاء أسعار النفط الخام منخفضة خلال النصف الثاني من هذا العقد، تراجع الدعم المقدم للهيدروجين والذي كان من الممكن أن يجعل تلك المشاريع أقرب إلى الاتجاه السائد.

وفي بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ القلق بشأن تغير المناخ يترجم إلى إجراءات تستهدف قطاع النقل، وعادت المخاوف بشأن ذروة الطلب على النفط إلى الظهور. وعلى الرغم من أن الطاقة النووية لم تكن مفضلة عالمياً، إلا أن الآمال كانت معلقة على إنشاء جيل جديد من المحطات النووية الأرخص ثمناً والتقسيم الحراري للمياه كانت أساسية للعديد من التقديرات المنخفضة لتكاليف الهيدروجين. بحلول عام 2010، تراجعت التوقعات بشأن الهيدروجين على خلفية تبدد

المخاوف حيال وصول الطلب على النفط إلى ذروته، وعدم اليقين بشأن قوة تطورات سياسة المناخ، والتقدم في المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات والتي احتياجاتها من البنى التحتيه الأولية أقل تكلفة من مركبات الهيدروجين.

وتوسع التحالف والأصوات المؤيدة للهيدروجين بعد ذلك ليشمل كل من موردي الكهرباء المتجددة، ومنتجي الغاز الصناعي، ومرافق الكهرباء والغاز، وشركات صناعة السيارات، وشركات النفط والغاز، وشركات الهندسة الكبرى، وحكومات معظم الاقتصادات الكبرى في العالم. ويشمل أيضاً الصناعات التي تستخدم الهيدروجين كمادة وسيطة للإنتاج.

وفي عام 2019، حافظت تقنيات الهيدروجين على زخمها القوي، مما أثار الاهتمام الشديد بين صانعي السياسات، حيث كان عام 2019 عاماً قياسياً في تشغيل قدرة التحليل الكهربائي، واكتسب إنتاج واستخدام أشكال منخفضة الكربون من الهيدروجين زخماً غير مسبوق، وتم الإعلان عن العديد من الخطط المستقبلية. كما تسارعت مبيعات مركبات خلايا الوقود الهيدروجينية بشكل لافت للنظر، وتضاعف سوق السيارات الكهربائية التي تعمل بخلايا الوقود تقريباً بسبب التوسع المتميز في كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية. يأتي ذلك قبل أن يشهد العالم جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في أوائل عام 2020 والتي من المرجح أن يكون لها تأثير على سلاسل التوريد العالمية وبخاصة على تقنيات الهيدروجين، التي تتطلب سلسلة إمداد جيدة التنسيق ورأس مال كبير.

يقتصر الطلب الحالي على الهيدروجين في قطاع تكرير النفط، وقطاع البتروكيماويات، وقطاع تصنيع الصلب، والتي تأثرت جميعها وبشدة بتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). وفي هذا السياق، تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاض استهلاك البنزين بنسبة 9% والديزل بنسبة 6% ووقود الطائرات بنسبة 26% في عام 2020، كما انخفض الطلب على المواد الكيميائية الرئيسية المنتجة باستخدام الهيدروجين كالميثانول بنسبة 7%.

إن تكنولوجيا الهيدروجين في الوقت الحالي تواجه بعض الصعوبات بسبب التراخي في عرض تقنيات الاستخدام النهائي الرئيسية وتأخير (أو حتى إلغاء) مشاريع الإنتاج منخفضة الكربون. وهنا تظهر الحاجة إلى مزيد من الجهود من أجل التوسع لتقليل التكاليف، واستبدال الهيدروجين عالي الكربون بهيدروجين منخفض الكربون في التطبيقات الحالية، وتوسيع استخدام الهيدروجين لتطبيقات

جديدة. ويمكن أن تساعد حزم التحفيز المالية في تأمين هذه الجهود، حيث أن دعم نشر البنية التحتية وتصنيع التحليل الكهربائي لن يساعد في الحفاظ على الزخم فحسب، بل سيسرع أيضاً من استخدام الهيدروجين لتحقيق التكامل في قطاع الطاقة، مع خلق فرص العمل اللازمة للانتعاش الاقتصادي.

هذا وسيكون أحد التحديات المستقبلية هو إزالة الكربون من إنتاج الهيدروجين. وسيستلزم ذلك استخدام (1) الكهرباء المتجددة (والنووية) لإنتاج الهيدروجين الأخضر و(2) الغاز الطبيعي المقترن بتخزين ثاني أكسيد الكربون أو تحويله إلى كربون صلب لإنتاج الهيدروجين الأزرق. ومن المتوقع أن تلعب كل من طرق إنتاج الهيدروجين منزوع الكربون دوراً رئيسياً في تلبية احتياجات الطاقة المستقبلية في العالم. ومع ذلك، يمكن أن يتمتع الهيدروجين الأزرق بميزة على المدى القريب.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الثالث من عام 2020 مجموعة من الأحداث الهامة التي كانت أو سيكون لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي*:

1. إجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة للمراقبة لدول أوبك+

عُقدت ثلاثة إجتماعات للجنة الوزارية المشتركة للمراقبة لدول (أوبك+) خلال الربع الثالث من عام 2020، عبر تقنية "Videoconference"، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة بالمملكة العربية السعودية – رئيساً للإجتماع، ووزير الطاقة الروسي – رئيساً مشاركاً.

الإجتماع العشرون للجنة الوزارية المشتركة للمراقبة لدول (أوبك+)

عُقد في الخامس عشر من شهر يوليو 2020، وشهد الإتفاق على الانتقال إلى المرحلة التالية من الإتفاقية، التي تقضي بتقليص تخفيضات الإنتاج المتفق عليها إلى 7.7 مليون برميل/يوم، مطلع شهر أغسطس 2020. ولاحظ الإجتماع وجود علامات تحسن مشجعة مع بدء استئناف النشاط الاقتصادي حول العالم. في حين أنه قد يكون هناك عمليات إغلاق محلية أو جزئية قد أُعيد فرضها في بعض المناطق، فإن علامات التعافي واضحة، سواء في الأسواق الفورية أو الأسواق الآجلة.

الإجتماع الحادي والعشرون للجنة الوزارية المشتركة للمراقبة لدول (أوبك+)

عُقد في التاسع عشر من شهر أغسطس 2020، تم خلاله التأكيد على أن تحقيق التوافق بنسبة 100% من جميع الدول المشاركة، وتعويض النقص الذي شهدته الشهور الثلاثة الماضية، ليس عادلاً فحسب، بل هو أمر حيوي لجهود إعادة التوازن وتحقيق استقرار سوق النفط على المدى الطويل. ولاحظ الإجتماع وجود بعض الدلائل على حدوث تحسن تدريجي في أوضاع سوق النفط العالمي، بما في ذلك تقليص الفجوة بين العرض والطلب. ومع ذلك، بدت وتيرة التعافي أبطأ مما كان متوقعاً مع تزايد مخاطر موجة مطولة من جائحة فيروس كورونا المستجد.

الإجتماع الثاني والعشرون للجنة الوزارية المشتركة للمراقبة لدول (أوبك+)

عُقد في السابع عشر من شهر سبتمبر 2020، وأوصى الإجتماع بتمديد فترة التعويض للدول التي لم تلتزم بتخفيضات الإنتاج المتفق عليها حتى نهاية شهر ديسمبر 2020، بعد أن تعهدت تلك الدول بالتعويض الكامل عن فائض الإنتاج، وهو ما يدعم جهود إعادة التوازن المستمرة، ويساعد في تحقيق استقرار السوق النفطية على المدى البعيد. كما أوصى الإجتماع بأن تكون الدول المشاركة على استعداد لاتخاذ المزيد من التدابير الضرورية عند الحاجة وبخاصة في ظل ارتفاع عدد حالات الإصابات الجديدة بفيروس كورونا المستجد (Covid-19).

2. إجتماع وزراء الطاقة في مجموعة دول العشرين

عُقد إجتماع وزراء الطاقة في مجموعة دول العشرين على مدى يومي 27 و 28 سبتمبر 2020، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان وزير الطاقة بالمملكة العربية السعودية، عبر تقنية "Videoconference". وخلال الإجتماع تم التأكيد على أهمية حزم التحفيز لتعزيز الأنشطة الاقتصادية، وضرورة الالتزام بضمان استمرار قطاع الطاقة في تقديم مساهمة كاملة وفعالة للتغلب على جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وأقر البيان الختامي إجراءات المنتجين والمستهلكين للعمل على استقرار أسواق الطاقة.

3. عودة الإنتاج في عمليات الوفرة المشتركة

أعلنت وزارة النفط الكويتية أنه " لأول مرة بعد توقف دام 5 سنوات تم عودة الانتاج في عمليات الوفرة المشتركة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في بداية يوليو 2020".

كما أعلنت بأنه " في الأول من شهر يوليو 2020، تم استئناف الانتاج في حقل الخفجي المشترك، وذلك بعد توقف دام لمدة شهر واحد إعتباراً من يونيو 2020، بناءً على الخطط التشغيلية الموضوعة وبالاتفاق بين الطرفين. يذكر أنه في الرابع والعشرون من شهر ديسمبر 2019 وقعت كلاً من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية على اتفاقية ملحقة باتفاقية تقسيم المنطقة "المقسومة" واتفاقية تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بينهما ومذكرة تفاهم تتعلق باجراءات استئناف الإنتاج النفطي لدى الجانبين، وذلك بعد توقف دام لمدة 5 سنوات. وتشمل المنطقة "المقسومة" حقلي "الخفجي" و "الوفرة"، ويصل إنتاجهما معاً إلى نحو 500 ألف برميل يومياً.

4. القمة الأولى للإنتقال إلى الطاقة النظيفة

عقدت وكالة الطاقة الدولية في التاسع من شهر يوليو 2020 "القمة الأولى للإنتقال إلى الطاقة النظيفة" عبر تقنية Videoconference، بمشاركة عدد كبير من وزراء الطاقة لأكبر الدول المستهلكة للطاقة في العالم مثل الولايات المتحدة والصين والهند، والأمين العام للأمم المتحدة، ومفوض الاتحاد الأوروبي، والعديد من المنظمات الأقليمية والدولية. وقد سلط المشاركون الضوء على كيفية معالجة تحديات الطاقة والمناخ في العالم، وبخاصة آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) على أنظمة الطاقة الخاصة بهم، مؤكدين على أهمية إيجاد طرق لدعم تحولات الطاقة النظيفة على الرغم من التحديات الحالية. ومن بين الموضوعات الرئيسية التي تم مناقشتها، الحاجة إلى المزيد من الابتكار في مجالات مثل الهيدروجين، وكيفية جعل قطاع الكهرباء أكثر مرونة واستدامة.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

- عقدت الأمانة العامة لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) إجتماعها التنسيقي السابع والعشرون لخبراء البيئة في الدول الأعضاء يومي 1 و 2 نوفمبر 2020 عبر الإتصال المرئي "zoom" وبحضور ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة حيث تم التأكيد على مجموعة من التوصيات المطلوبة خلال المرحلة القادمة من المفاوضات.

- ومن جانب آخر، أصبح إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من إتفاق باريس لتغير المناخ ساري المفعول في الرابع من شهر نوفمبر 2020، وهي أول دولة في العالم تنسحب رسمياً من إتفاقية تغير المناخ، كما تستطيع أن تنضم إلى الإتفاقية مرة أخرى في المستقبل في حال موافقة الحكومة الأمريكية الحالية الجديدة.

تجدُر الإشارة إلى أن تقرير "آفاق الطاقة العالمية 2020" الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في شهر أكتوبر 2020، قد أظهر أن إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ستشهد تراجعاً هو الأكبر على الإطلاق، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). ووفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن ما يصل إلى 2.3 مليار طن متري من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بقطاع الطاقة، أي حوالي 7% من الإجمالي المُقدر لعام 2019، لن يتم إطلاقها.

كما يُذكر أنه قد تم تأجيل مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ "Cop26" وجميع الاجتماعات للهيئات الفرعية المتعلقة بتغير المناخ حتى عام 2021، وذلك نظراً لتدابير الصحة والسلامة الحالية المطبقة في جميع أنحاء العالم استجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد. هذا ومن المُقرر أن تُعقد سلسلة من الإجتماعات الافتراضية لحوارات إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، خلال الفترة نوفمبر/ديسمبر 2020 (حوارات المناخ)، بهدف المساعدة في تعزيز العمل في إطار الهيئات الفرعية، مما يمهد الطريق لنجاح مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ "Cop26".

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض كبير في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الثالث من عام 2020 بلغ نحو 2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 14.2 مليون برميل/يوم وهو مستوى منخفض بنحو 3.6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ويعزى هذا الإنخفاض في الأساس إلى الإتفاق التاريخي بشأن خفض الإنتاج القياسي بين دول (أوبك+) والذي دخل حيز التنفيذ في بداية شهر مايو 2020، مع ارتفاع نسبة الالتزام بهذا الإتفاق لتصل إلى 102% في شهر سبتمبر 2020، وهي الأعلى مُنذ شهر مايو الماضي (باستثناء التخفيضات الإضافية الطوعية من قبل المملكة العربية السعودية ودولة الكويت

ودولة الإمارات العربية المتحدة في شهر يونيو). إلى جانب إغلاق عمليات الإنتاج والتصدير في دولة ليبيا نظراً للظروف التي تمُر بها البلاد، والمقرر استئنافها عقب إعلان المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا في التاسع عشر من شهر سبتمبر 2020عن رفع حالة "القوة القاهرة" عن المنشأت الأمنة.

ويعزى جزء من هذا الإنخفاض إلى ارتفاع الطلب على النفط في الدول الأعضاء تزامناً مع تخفيف/إلغاء القيود والإجراءات المفروضة للحد من إنتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، ***كما يوضح الجدول (14) والشكل (16).***

الجدول (14)

التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2019-2020)*

(مليون برميل/يوم)

	2019	2020		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2019
الامارات	2.548	2.435	2.083	(0.352)	(0.465)
البحرين	0.166	0.170	0.166	(0.004)	–
الجزائر	0.575	0.485	0.390	(0.095)	(0.185)
السعودية	7.054	7.089	6.320	(0.769)	(0.734)
العراق	3.875	3.469	2.943	(0.526)	(0.932)
قطر	0.335	0.368	0.335	(0.033)	–
الكويت	2.251	2.137	1.861	(0.276)	(0.390)
ليبيا	0.875	–	–	–	(0.875)
مصر	0.090	0.090	0.090	–	–
الإجمالي	**17.769**	**16.243**	**14.188**	**(2.055)**	**(3.581)**

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (16)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2019 -2020)

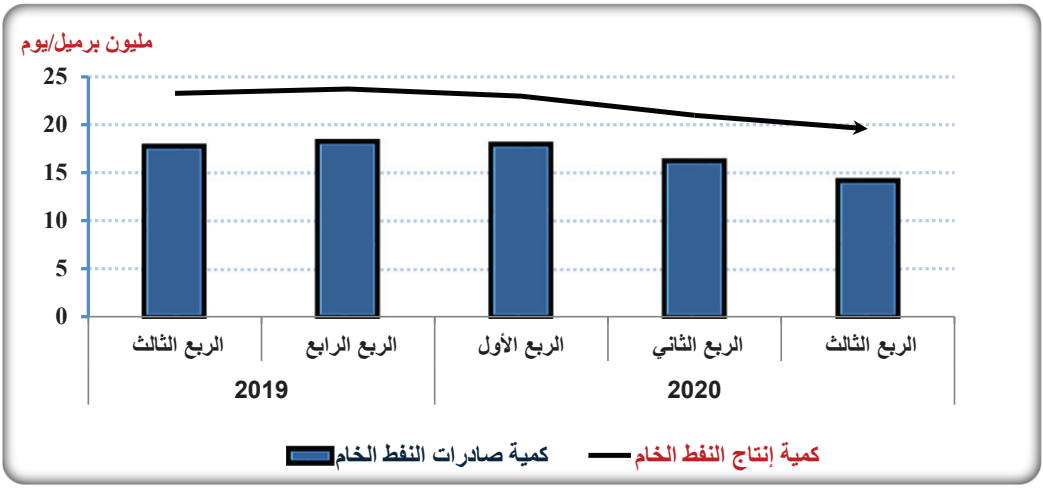

ملاحظة: الفارق ما بين الإنتاج الاستهلاك يمثل الصادرات.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى الإنعكاس الإيجابي لارتفاع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الثالث من عام 2020 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، إلا إنها لا تزال دون مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، فقد ارتفعت تلك القيمة بنحو 19.3 مليار دولار، أي بنسبة 50.9% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 57.2 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بنحو 45 مليار دولار، أي بنسبة 44% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (15) والشكل (17).***

الجدول (15)
التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2019-2020)*
(مليار دولار)

	2019	2020		التغير عن (مليار دولار)	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2019
الامارات	14.6	6.4	8.4	2.0	(6.3)
البحرين	1.0	0.4	0.7	0.3	(0.3)
الجزائر	3.3	1.2	1.6	0.4	(1.7)
السعودية	40.9	16.0	25.4	9.4	(15.6)
العراق	22.0	8.0	12.0	4.0	(10.0)
قطر	1.9	0.9	1.4	0.5	(0.6)
الكويت	12.9	4.7	7.4	2.7	(5.5)
ليبيا	4.9	–	–	–	(4.9)
مصر	0.5	0.2	0.4	0.1	(0.2)
الإجمالي	**102.2**	**37.9**	**57.2**	**19.3**	**(45.0)**

* بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

* تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء وذلك بطرح الاستهلاك الشهري من إنتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

الشكل (17)
مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2019- 2020)

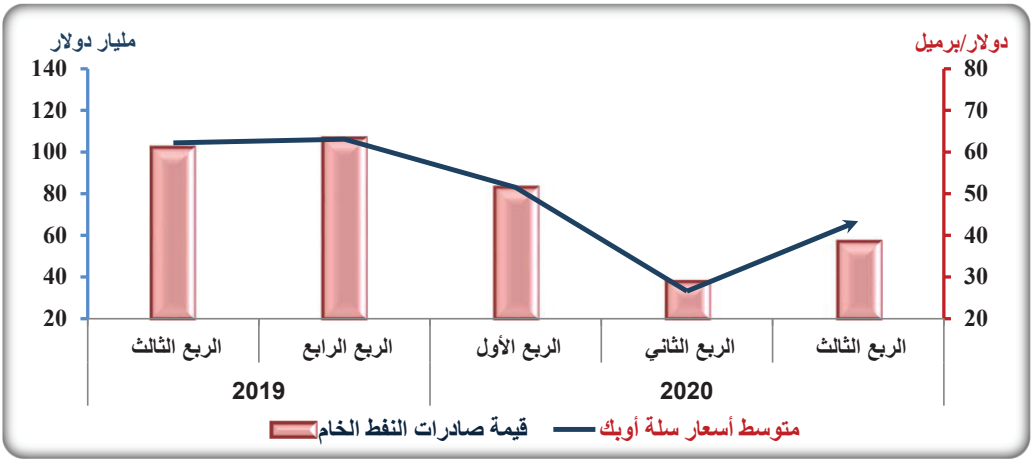

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثالث من عام 2020، حيث تحسنت مستويات الناتج في القطاعات النفطية بشكل نسبي. ويعزى ذلك في الأساس إلى نمو أداء الاقتصاد العالمي وما صاحبه من إنتعاش في مستويات الطلب على النفط، بسبب تخفيف/ إلغاء تدابير العزل والقيود العالمية المفروضة على السفر للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19). وشكل ارتفاع نسبة التزام دول أوبك+ بإتفاق الخفض القياسي للإنتاج والذي نجح في استرداد جزء من الخسائر في أسعار النفط التي لا تزال أقل بنسبة 40% من مستواها قبل الجائحة، دعماً إضافياً لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك التي شهدت ارتفاعاً وبدرجات متفاوته في الإيرادات النفطية والتي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

هذا ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الدول المُصدرة للنفط هي الاكثر تضرراً بالصدمة المزدوجة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) وما ترتب عليها من إنخفاض حاد في أسعار النفط الخام العالمية والطلب عليه.

وفي هذا السياق، حدت السياسات النقدية والحزم المالية التحفيزية التي نفذتها غالبية الدول الأعضاء في منظمة أوابك على صعيد الصحة والمالية العامة والقطاع المالي بشكل نسبي من الآثار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد. وساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي أدت إلى تحسن نسبي في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية، في الحد من تأثر الأداء الاقتصادي لهذه الدول.

غير أن هناك مخاوف متزايدة بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء بشكل عام على المدى القريب، تماشياً مع حالة عدم اليقين بشأن ضعف وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي، وسط بدء موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير أحدث توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام برنت سيبلغ 40.1 دولار/برميل خلال الرابع الرابع من عام 2020، قبل أن يرتفع إلى 42.1 دولار/برميل في الربع الأول من عام 2021. في حين يتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي 38.8 دولار/برميل خلال الرابع الرابع من عام 2020، وأن يرتفع إلى 40.2 دولار/برميل في الربع الأول من عام 2021.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك في الربع الرابع من عام 2020 بنحو 660 ألف برميل/يوم، أو بنسبة 1.1% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 62.1 مليون برميل/يوم. وأن تواصل تلك الإمدادات ارتفاعها في الربع الأول من عام 2021، لتبلغ نحو 63 مليون برميل/يوم. كما يتوقع ارتفاع الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك في الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بالربع السابق، تزامناً مع رفع حالة القوة القاهرة وإنتهاء الإغلاقات في كافة الحقول والموانئ في دولة ليبيا (التي لا يشملها إتفاق أوبك+)، ووصول إنتاجها النفطي إلى نحو 1 مليون برميل/يوم، مع استهداف معدل إنتاج يبلغ 1.3 مليون ب/ي بحلول بداية عام 2021، وفقاً للمؤسسة الوطنية للنفط في دولة ليبيا، مقارنة بمعدل إنتاج بلغ نحو 100 ألف ب/ي فقط في أوائل شهر سبتمبر 2020.

من جانب آخر، تشير أحدث توقعات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى تراجُع إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 216 ألف ب/ي أي بنسبة 2.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 7.648 مليون ب/ي.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى استمرار تعافي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2020، وإن كان بوتيرة أبطأ من الربع السابق، ليصل إلى نحو 93.7 مليون برميل/يوم، أي بنسبة زيادة تبلغ 2.9% مقارنة بمستويات الربع السابق. حيث يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 2.3% ليصل إلى نحو 43.9 مليون برميل/يوم، كما يتوقع ارتفاع طلب باقي دول العالم بنسبة 3.5% ليصل إلى 49.8 مليون برميل/يوم. وتتوقع منظمة أوبك ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2021 ليصل إلى نحو 95 مليون برميل/يوم، حيث يتوقع ارتفاع طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نحو 45.3 مليون برميل/يوم، كما يتوقع ارتفاع طلب باقي دول العالم إلى نحو 49.7 مليون برميل/يوم.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)